غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

العلاقات التجارية بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي

2025

تمهيد

سمير عبدالله ناس
رئيس غرفة صناعة
وتجارة البحرين

التقلبات الحادة وغير المتوقعة هي السمة التي يشهدها عالم الاقتصاد والتجارة العالمي، حتى أصبحت طبيعة مستقرة في العلاقات التجارية الدولية لأكثر من عقدين من الزمان، إلا أننا نرى الفرص الكامنة في ثنايا هذه التحديات، من خلال النظرة الواقعية لدول مجلس التعاون الخليجي التي حددت رؤاها الوطنية إلى 2030.

من جانبها حرصت غرفة تجارة وصناعة البحرين على قراءة المشهد الاقتصادي من هذه الزاوية، المعنية بالتبادل التجاري الخليجي - الخليجي، بالتركيز على نسبته إلى الميزان التجاري البحريني، حيث يبدو أن مستقبل التبادل التجاري واعد ومبشر، أخذا بالاعتبار زوايا عملية واقعية، مثل: التكامل الاقتصادي، بمؤشرات زيادة في التبادل التجاري داخل المنطقة، وتحسن ملموس في البنية التحتية وسهالة الإجراءات الجمركية، مع تنوع اقتصادي بمنهجية تنوع مصادر الدخل بعيدا عن النفط، مع تمتين الاتفاقيات التجارية البينية والخليجية، وصولا إلى مناطق بينية تجارية حرة ومن ثم سوق خليجية مشتركة لزيادة حجم التبادل التجاري. مع تزايد الاهتمام بالاستدامة البيئية، وبشكل عام، يُمكن القول إن التبادل التجاري الخليجي سيكون أكثر تنوعا وتكاملا بحلول عام 2030، مع وجود فرص كبيرة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ولإلقاء الضوء على هذا المسار بشكل إحصائي ملموس، يعكس هذه النظرة المستقبلية، حرصنا في غرفة تجارة وصناعة البحرين على إصدار هذا التقرير المتخصص، إذ يتناول العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي، مع شيء من التركيز على مملكة البحرين؛ إذ يلاحظ تناميا في الميزان التجاري مع جميع دول المجلس (السعودية 3.9 مليار، الإمارات 3.2 مليار، عمان 518 مليون، الكويت 499 مليون، قطر 82 مليون دولار)، ويتصدر الألمنيوم الخام صادرات البحرين (77.308 مليون)، ثم منتجات الحديد والصلب (538 مليون)، ثم الذهب (533 مليون).

وتحتل المملكة العربية السعودية الصدارة لأربع سنوات متتاليات في ميزان التبادل التجاري البيني(2019-2023) بحجم تجارة إجمالية تقدر بـ (3.8 مليار دولار)، بنمو يقدر بحوالي 32%، تأتي من بعدها دولة الإمارات العربية المتحدة بنمو يقدر بـ (3.2 مليار) بنمو حوالي 36%، ثم دولة الكويت بنمو يقدر بـ (499 مليون) بنمو حوالي 30%، ثم سلطنة عمان بنمو يقدر بـ (517 مليون)، إلا أنه انخفض بنسبة 16% للفترة الزمنية ذاتها؛ في حين سجلت دولة قطر أعلى نسبة نمو في خلال سنتين (2021-2023) بنسبة وصلت إلى 306% ليصعد إلى ما يقارب من (82 مليون دولار) ، فنرى أن القيمة المضافة لهذا التقرير الذي يصدر عن مؤسسة أهلية تمثل وجهة نظر القطاع الخاص هو بيان منحنيات الاتجاهات التجارية والاقتصادية بين دول المجلس بحسب الأرقام البحرينية، حيث يمكننا القول بأن متوسط نسب زيادة التبادل التجاري هي 30% خلال السنوات التي تخللتها جائحة كورونا وأثرت سلبا على موازين التبادل التجاري العالمي.

وتأسيسا على ما تقدم نعتقد في غرفة تجارة وصناعة البحرين – وهو اعتقاد سائد لدى اتحادات والغرف الخليجية الشقيقة - بأنه من الأهمية بمكان أن يعمل القطاع الخاص بشكل مثابر ومكثف لتمتين العلاقات البينية وتنويع الشراكات التكاملية الخليجية، حيث أن دعامة المنطلق متوافرة منذ أن وضع قادة دول مجلس التعاون الأسس التي سيقوم عليها السوق الخليجية المشتركة، وهي: التكامل الاقتصادي، والتعاون السياسي، والتنمية المستدامة، والتعاون الثقافي والاجتماعي.

إن مثل هذه التقارير التي تصدرها الغرف الخليجية هي محاولة للتعرف على الآفاق المستقبلية المتوقعة للسوق الخليجية المشتركة إلى عام 2030، دون إغفال العقبات التي قد تحد من النمو الاقتصادي المرجو، أخذا في الاعتبار العوامل المتغيرة في الاقتصاد العالمي، وتعقد النموذج الاقتصادي، إلى جانب الافتراضات الدولية الكامنة غير الدقيقة للنسب النمو المئوية التي تحد من زيادة التجارة والاستثمار البيني وتكوين سوق أكبر.

ومن هنا دعت غرفة تجارة وصناعة البحرين إلى إنشاء مرصد تفاعلي خليجي موحد، مُدعّم بمنظومة الذكاء الاصطناعي، يعزز تنافسية السوق الخليجي المشترك، ويقدم رؤى قائمة على البيانات للوصول إلى مساحات فارغة من الأسواق الخليجية، ويقوي ثقة المستثمرين الخليجيين، ويساعد في وضع خطط وتوقعات طويلة الأجل، وقد يكون هذا التقرير وأمثاله خطوة على الطريق الصحيح للبناء المعرفي الاقتصادي المعزز لتوجهات دول مجلس التعاون الخليجي.

تمهيد

صالح بن حمد الشرقي
أمين عام اتحاد غرف دول
مجلس التعاون الخليجي

السوق الخليجية المشتركة كمنطقة تجارة حرة إقليمية.. ماذا ينقصها؟

وضع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون أسس السوق الخليجية المشتركة، والتي ترتكز على أربعة أركان هي التكامل الاقتصادي، والتعاون السياسي، والتنمية المستدامة، التعاون الثقافي والاجتماعي، وقد تحقق الكثير من الإنجازات والمكتسبات التي جعلت من منطقة الخليج علامة عالمية تعكسها مؤشرات النمو والاستقرار، بل تقدمت دول خليجية على دول صناعية عُظمى في مؤشرات الأداء والميزان التجاري والاستقرار والأمان المستقبلي وبالرغم من هذه العلامات المتقدمة الفارقة عالميا، والتي يعكس بعضها تقرير غرفة تجارة وصناعة البحرين هذا، إلا أن الطموح إلى المزيد والأعلى لا يزال يتصدر المشاريع والتحركات الخليجية على مستوى المؤسسات التنفيذية، لأن الدافع الحقيقي هو عامل عدم اليقين والغموض الذي يكتنف محاولة التعرف على الآفاق المستقبلية المتوقعة للسوق الخليجية المشتركة إلى عام 2030، سنواجه بعقبات لا تمكننا من تحديد نسبة نمو اقتصادي دقيقة لأسباب عدة، منها على سبيل المثال: العوامل المتغيرة لاقتصاد عالمي متطور متقلب متصارع بشكل غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية تعقيدات نموذج النمو الاقتصادي: فهو نتيجة تفاعل العديد من المتغيرات المعقدة، وليس مجرد تأثير عامل واحد؛ وتفعيل السوق الخليجية المشتركة سيؤدي إلى تغييرات هيكلية واسعة النطاق في اقتصاديات المنطقة، مما يجعل من الصعب بناء نموذج اقتصادي دقيق للتنبؤ بالنمو. الافتراضات الكامنة: أي تقدير للنسبة المئوية للنمو الاقتصادي يعتمد على مجموعة من الافتراضات حول السياسات الاقتصادية، وتطور القطاعات المختلفة، واستجابة الشركات والأفراد للتغييرات؛ هذه الافتراضات قد لا تكون دقيقة بالضرورة.

هذا أدى إلى بروز مشكلات يعانيها القطاع الخاص الخليجي، من أبرزها ضبابية رؤية التحديات وتعقُّد تداخلاتها، والتدابير المطلوبة لتجاوز المرحلة بأقل الخسائر وأفضل الأرباح، واعتمادها شبه الكلي على مصادر معلومات ووسائل متفرقة في القطاع الواحد، وتعتبر الغُرَف التجارية المنصة الجامعة لهذه القطاعات التي تُشكل عصب الاقتصادات غير النفطية، لكنها لا تمتلك جهاز رصد وتحليل "برج مراقبة"، يمكن الاعتماد عليه في تزويد صُناع القرار الاقتصادي والتجاري وقطاعات السوق المختلفة بخلاصات حركة الأسواق الخليجية من وجهة نظرها وحاجاتها، فيما يتعلق بالمحركات الخمس المؤثرة، ومكامن الاختناقات الإجرائية، والتحديات المترتبة عليها ماليا وإداريا وإنتاجيا، وطرق التعامل معها ومعالجتها بشكل سريع وعملي يمكن تطبيقه وقياسه هذا فراغ إستراتيجي للقطاع الخاص الخليجي نعتقد أن من مهمة اتحاد الغرف الخليجية سده بشكل يخدم حركة التجارة والصناعة إلى جانب رفد الشركاء الإستراتيجيين بالرأي والمشورة لدعم قراراتها التي تصدر عن تشاور مصلحي؛ إذ ستتطلب المرحلة الاستثنائية المقبلة دورا قويا لاتحاد الغرف الخليجية يعمل بالتوازي مع برامج الرؤى الوطنية لدول المجلس، ويساهم بمعرفة خليجية واعية في تعزيز دور القطاع الخاص الخليجي في تنويع مصادر الدخل القومي.

المحتويات

02 نظرة عامة على التجارة بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي

34 التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

36 القطاعات الواعدة للاستثمار

79 الإحصاءات الاقتصادية والمالية لدول مجلس التعاون الخليجي

125 المواطنون الخليجيون في البحرين

1

نظرة عامة على التجارة بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي

نظرة عامة على التجارة بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي

حجم التبادل التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023 (بالدولار الأمريكي)

1 **المملكة العربية السعودية**
3,889,877,144

2 **الإمارات العربية المتحدة**
3,225,315,506

3 **عمان**
517,761,016

4 **الكويت**
498,987,093

5 **قطر**
81,831,723

أهم سلع التبادل التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023

السلع التي صدرتها البحرين (مليون دولار أمريكي)

416.5
خلائط من ألومنيوم خام

1170
خامات حديد
ومركزاتها المكتلة

253
منتج نصف جاهز من حديد أو صلب، 0,25 بالمائة فاقل كربون، بمقطع مستطيل مقاس عرضة يساوي أقل من ضعفي سمكه

السلع التي استوردتها البحرين (مليون دولار أمريكي)

537
سبائك الذهب

79.5
ألومنيوم خام، غير مخلوط

119
مجمر نفط غير مكلس

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

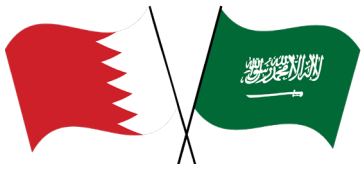

السلع الأكثر تداولاً بين البحرين وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي

البحرين و المملكة العربية السعودية في عام 2023 (بالدولار الأمريكي)

استيراد

ألومنيوم خام، غير مخلوط	77,308,776
اوكسيد ألومنيوم اخر	30,414,780
سكر بلوري (شفاف) مكرر متفاوت النعومة	29,738,940

تصدير

خامات حديد ومركزاتها مكتلة	538,317,837
خلائط من ألومنيوم خام	384,587,867
منتج نصف جاهز من حديد أو صلب، 0,25 بالمائة فاقل كربون، بمقطع مستطيل مقاس عرضة يساوي أقل من ضعفي سمكه	237,796,042

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

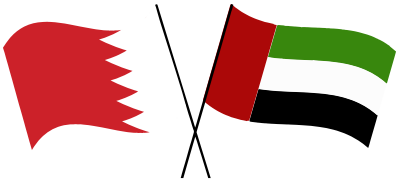

السلع الأكثر تداولاً بين البحرين وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي

البحرين و الإمارات العربية المتحدة في عام 2023 (بالدولار الأمريكي)

استيراد

سبائك ذهب	533,949,201
حلى ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	131,177,220
غيرها من دهانات اساسها بوليمرات اخر مبددة في وسط غير مائي	27,107,331

تصدير

خامات حديد ومركزاتها مكتلة	407,811,041
حلى ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	229,299,749
جسور واجزاؤها للمنشآت من حديد صب أو حديد صلب	147,653,679

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

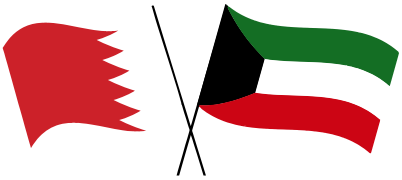

السلع الأكثر تداولاً بين البحرين وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي

البحرين و الكويت في عام 2023 (بالدولار الأمريكي)

استيراد

مجمر نفط غير مكلس	119,029,764
مجمر نفط مكلس	9,067,713
بولي ايثلين وزنة يقل عن 0,94	4,040,913

تصدير

منتجات حديدية منتجة من عملية الاختزال المباشر لخام الحديد	65,751,821
اجبان مصنعة او مطبوخة، غير مبشورة ولا مسحوقة	29,011,058
خلائط من الومنيوم خام	18,285,820

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

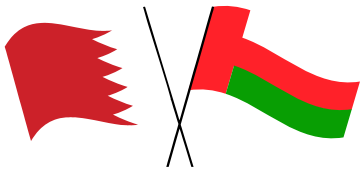

السلع الأكثر تداولاً بين البحرين وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي

البحرين و عمان في عام 2023 (بالدولار الأمريكي)

استيراد

مجمر نفط مكلس	18,481,571
بطيخ أخضر طازج	11,363,669
كابلات كهربائية يزيد مقطعها العرضي عن 10 ملم وجهدها عن 300 فولت (V)	7,514,720

تصدير

خامات حديد ومركزاتها المكتلة	218,232,876
اجبان مصنعة او مطبوخة، غير مبشورة ولا مسحوقة	40,128,856
خلائط من الومنيوم خام	13,431,285

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

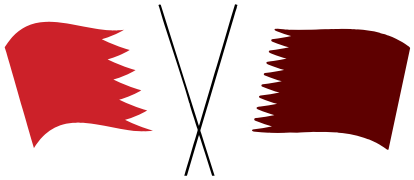

السلع الأكثر تداولاً بين البحرين وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي

البحرين و قطر في عام 2023 (بالدولار الأمريكي)

استيراد

ورق فلوتينج من ألياف مُعاد تصنيعها بوزن 150 جم /م2 أو أقل	2,080,011
قضبان وعيدان، بها بروزات، مجلخة، من حديد أو صلب من غير الخلائط	1,435,908
ورق تيستلانير (من الياف مُعاد تصنيعها) يزن 150 جم/م2 أو أقل	1,259,461

تصدير

حلى ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	12,115,032
خامات حديد ومركزاتها مكتلة	10,219,199
غيرها من قشدة، غير محلاة	4,177,581

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

النشاط التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي

إجمالي الأداء التجاري بين البحرين والدولة

الأداء التجاري الإجمالي بين البحرين والمملكة العربية السعودية

ارتفع حجم التبادل التجاري بين البحرين والمملكة العربية السعودية بنسبة 32% بين عامي 2019 و2023.

تُعد المملكة العربية السعودية أحد أكبر الشركاء التجاريين لمملكة البحرين، وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في حجم التبادل التجاري بين المملكتين بنسبة 2٪ من عام 2019 إلى عام 2020 إلا أن حجم التبادل التجاري بين البحرين والمملكة العربية السعودية ارتفع بنسبة 19٪ من 2.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 3.4 مليار دولار في عام 2021. على مدى السنوات الخمس الماضية، زادت واردات البحرين من المملكة العربية السعودية بنسبة 5٪، حيث ارتفعت من 927 مليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 976 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وفي المقابل زادت صادرات البحرين إلى المملكة العربية السعودية بنسبة 44٪ خلال نفس الفترة، وفي عام 2023 أصبحت المملكة العربية السعودية أكبر شريك تصدير للبحرين وخامس أكبر شريك استيراد.

التجارة الثنائية بين البحرين والمملكة العربية السعودية (دولار أمريكي)

العام	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري	النسبة المئوية للتغير السنوي في حجم التبادل التجاري
2019	926,755,158	2,027,446,711	1,100,691,553	2,954,201,869	-
2020	935,922,935	1,948,475,843	1,012,552,908	2,884,398,778	-2%
2021	969,976,716	2,460,689,757	1,490,713,041	3,430,666,473	19%
2022	888,027,649	3,048,114,060	2,160,086,411	3,936,141,709	15%
2023	976,054,462	2,913,822,682	1,937,768,220	3,889,877,144	-1%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

حجم التجارة الثنائية بين البحرين والمملكة العربية السعودية (مليار دولار أمريكي)

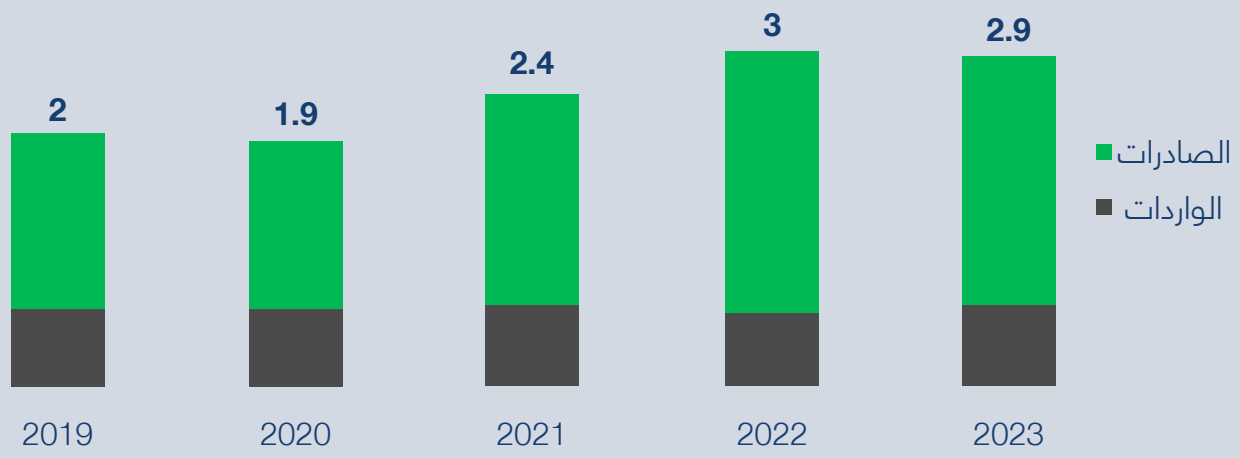

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

ترتيب مستوى التجارة بين السعودية والبحرين

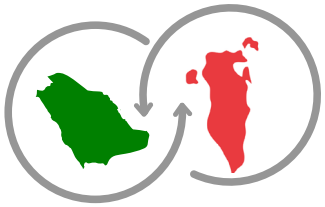

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

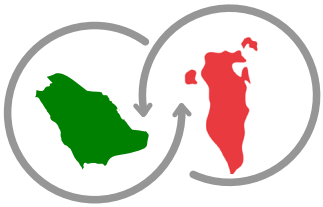

وارادات البحرين من المملكة العربية السعودية

شهدت 8 من أكبر 10 منتجات استوردتها البحرين من المملكة العربية السعودية نمواً على أساس سنوي.

في عام 2023، كان أكبر منُتج استوردته البحرين من المملكة العربية السعودية هو الألومنيوم الخام غير المخلوط بقيمة 77 مليون دولار أمريكي، حيث ارتفعت قيمة واردات هذا المنتج بنسبة 809٪ مقارنةً بالعام السابق وقد شكل هذا المُنتج 8٪ من إجمالي الواردات. كان ثاني أبرز المنتجات التي استوردتها البحرين من المملكة العربية السعودية هو أوكسيد الومنيوم أخر، والذي شكل حوالي 3٪ من إجمالي الواردات بزيادة نسبتها 99٪ مقارنةً بعام 2023، أما ثالث أبرز منتج استوردته البحرين من المملكة العربية السعودية فقد كان السكر البلوري (الشفاف) المكرر متفاوت النعومة بقيمة 30 مليون دولار أمريكي بزيادة نسبتها 27٪ مقارنةً بالعام السابق.

أبرز السلع التي استوردتها البحرين من السعودية في عام 2023

	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	النسبة	النمو السنوي
1	ألومنيوم خام غير مخلوط	77,308,776	8%	809%
2	أكسيد ألومنيوم آخر	30,414,780	3%	99%
3	سكر بلوري (شفاف) مكرر متفاوت النعومة	29,738,940	3%	27%
4	لحوم وأحشاء من ديوك أو دجاجات من جنس جالوس دوميستكوس،غير مقطعة	27,157,924	3%	4%
5	غيرها من أدوية، مهيأة للبيع بالتجزئة	25,308,488	3%	53%
6	قضبان وعيدان بشكل لفات غير منتظمة اللف، من حديد او صلب مجلخه بالحرارة بها بروزات	22,443,752	2%	-3%
7	زجاجات كبيرة (دمجانات) وقوارير، قناني، دوارق، وبرطمانات وأنابيب وغيرها من الأوعية المماثلة من زجاج	18,632,367	2%	29%
8	أسمنت بورتلاند عادي	18,533,849	2%	-27%
9	حليب لا يحتوي على سكر او اي مواد تحلية اخرى	17,626,358	2%	0.2%
10	مشروبات أخرى غير غازية، مُحلاة تحتوي على نكهة فواكه	14,066,753	1%	79%

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

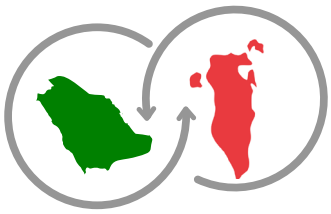

صادرات البحرين إلى السعودية

شهدت 7 من أكبر 10 منتجات صدرتها البحرين إلى المملكة العربية السعودية نمواً على أساس سنوي، في حين انخفضت 3 منها.

صدرت البحرين إلى المملكة العربية السعودية بقيمة 538 مليون دولار أمريكي من منتج خامات الحديد ومركزاتها المكتلة في عام 2023، مما يجعلها أبرز السلع المصدرة، وقد شكل هذا المنتج ٪18 من إجمالي الصادرات في عام 2023. كان ثاني أبرز منتج تم تصديره هو الالومنيوم الخام غير المخلوط، حيث شكل ما نسبته ٪13 من إجمالي الصادرات السنوية وشهد زيادة بنسبة ٪10 مقارنةً بعام 2022. كانت ثالث أبرز سلعة تم تصديرها من البحرين إلى المملكة العربية السعودية هي منتج نصف جاهز من حديد أو صلب، 0.25 بالمائة فاقل كربون، بمقطع مستطيل مقاس عرضة يساوي أقل من ضعفي سمكه، حيث مثلت هذه السلعة ٪8 من إجمالي الواردات وقد زادت بنسبة ٪6 مقارنةً بعام 2022.

أبرز السلع التي استوردتها البحرين من السعودية في عام 2023

	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	النسبة	النمو السنوي
1	خامات حديد ومركزاتها مكتلة	538,317,837	18%	-22%
2	الومنيوم خام، غير مخلوط	384,587,867	13%	10%
3	منتج نصف جاهز من حديد أو صلب، 0,25 بالمائة فاقل كربون، بمقطع مستطيل مقاس عرضة يساوي أقل من ضعفي سمكه	237,796,042	8%	6%
4	جسور واجزاؤها للمنشآت من حديد صب أو حديد صلب	227,428,238	8%	33%
5	اجبان مصنعة او مطبوخة، غير مبشورة ولا مسحوقة	213,047,689	7%	-5%
6	اسلاك من الومنيوم، غير مخلوط، يتجاوز مقاس عرضها 7 مم	212,505,241	7%	2%
7	بسكويت محلي	39,833,127	1%	13%
8	انابيب صلبه من بوليمرات كلوريد فنيل (P.V.C)	36,559,335	1%	-28%
9	محضرات لصناعة الليموناده او غيرها من المشروبات الخفيفة	35,824,956	1%	17%
10	غيره من اثاث خشبي	31,543,220	1%	95%

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

الأداء التجاري الإجمالي
بين البحرين والإمارات العربية المتحدة

إجمالي الأداء التجاري بين البحرين والدولة

ارتفع حجم التبادل التجاري بين البحرين والإمارات بنسبة 36% بين عامي 2019 و 2023.

على الرغم من انخفاض حجم التبادل التجاري بين البحرين والإمارات العربية المتحدة بنسبة 22% من عام 2019 إلى عام 2020، فقد كانت هناك زيادة كبيرة بنسبة 44% في حجم التجارة بين البحرين والإمارات العربية المتحدة من 1.85 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 2.67 مليار دولار أمريكي في عام 2021. على مدى السنوات الخمس الماضية، ارتفعت واردات البحرين من الإمارات العربية المتحدة بنسبة 57% من 928 مليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 1.45 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وبالإضافة إلى ذلك، زادت صادرات البحرين إلى الإمارات العربية المتحدة بنسبة 23% خلال نفس الفترة، وفي عام 2023 حلت الإمارات في المرتبة الثانية كأكبر شريك للبحرين من حيث الصادرات والواردات.

التجارة الثنائية بين البحرين والإمارات العربية المتحدة (دولار أمريكي)

العام	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري	النسبة المئوية للتغير السنوي في حجم التبادل التجاري
2019	927,677,232	1,435,558,880	507,881,648	2,363,236,112	-
2020	828,138,899	1,023,591,171	195,452,272	1,851,730,070	-22%
2021	1,050,755,747	1,623,377,421	572,621,675	2,674,133,168	44%
2022	1,285,691,008	1,642,291,265	356,600,258	2,927,982,273	9%
2023	1,453,989,291	1,771,326,215	317,336,924	3,225,315,506	10%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

التبادل التجاري بين البحرين والإمارات العربية المتحدة (مليار دولار أمريكي)

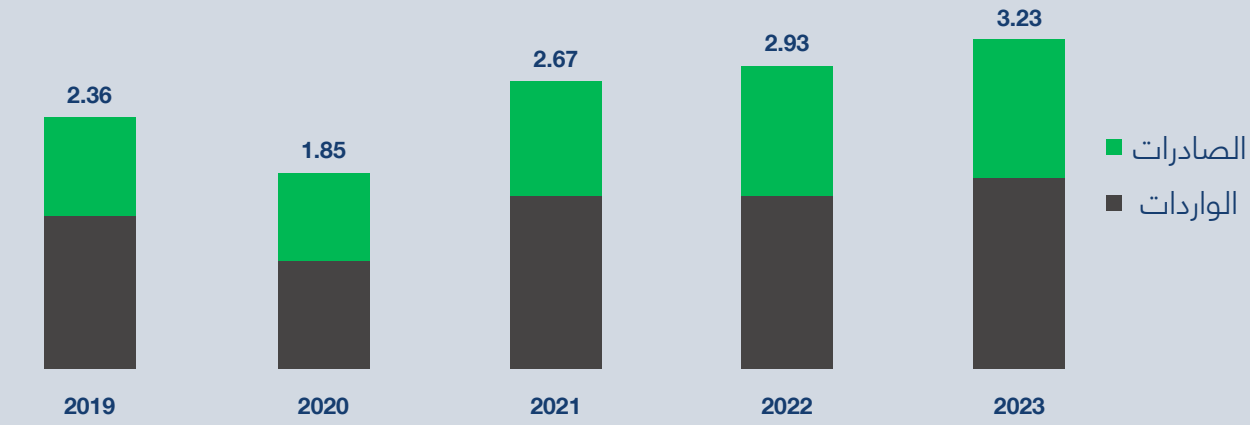

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

ترتيب مستوى التجارة بين البحرين والإمارات العربية المتحدة

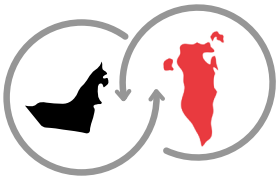

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

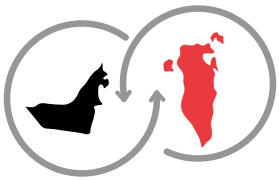

وارادات البحرين من الإمارات العربية المتحدة

شهدت 4 من أبرز 10 منتجات استوردتها البحرين من الإمارات العربية المتحدة نمواً على أساس سنوي، في حين انخفضت 6 منها.

في عام 2023، كانت سبائك الذهب هي أبرز المنتجات التي استوردتها البحرين من الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت قيمتها 534 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 46% مقارنةً بالعام السابق، وعلى الرغم من انخفاض قيمة واردات منتج حلى ومجوهرات واجزاؤها من ذهب بنسبة 8% مقارنةً بالعام السابق، إلا أنها ظلت ثاني أبرز المنتجات المستوردة في عام 2023، بقيمة 131 مليون دولار أمريكي. كان المنتج الذي شهد أكبر نسبة زيادة هو دقيق الحنطة (القمح)، بقيمة 14 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 112% مقارنةً بالعام السابق.

أبرز السلع التي استوردتها البحرين من الإمارات العربية المتحدة في عام 2023

	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	النسبة	النمو السنوي
1	سبائك ذهب	533,949,201	37%	46%
2	حلى ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	131,177,220	9%	-8%
3	غيرها من دهانات اساسها بوليمرات اخر مبددة في وسط غير مائي	27,107,331	2%	-3%
4	اسمنت كلنكر	26,227,408	2%	-5%
5	قضبان وعيدان، بها بروزات، مجلخة ، من حديد أو صلب من غير الخلائط ذات مقطع عرضي دائري من 8 مم - 40 مم	24,476,112	2%	-42%
6	حصى واحجار مجروشة مستعملة للخرسانة والطرق والسكك الحديدية	23,080,313	2%	-29%
7	غيرها من موصلات كهربائية أخر لجهد لا يزيد عن 1000 فولت (V)	18,730,464	1%	15%
8	زيوت تزييت لمحركات البنزين	15,715,484	1%	-11%
9	محضرات متجانسة من ديوك أو دجاجات من نوع جالوس ديمستكوس	15,094,396	1%	24%
10	دقيق حنطة (قمح)	14,558,801	1%	112%

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

صادرات البحرين إلى الإمارات العربية المتحدة

شهدت 9 من أبرز 10 منتجات صدرتها البحرين إلى الإمارات العربية المتحدة نمواً على أساس سنوي

صدرت البحرين في عام 2023 إلى الإمارات العربية المتحدة ما قيمته 408 مليون دولار أمريكي من خامات الحديد ومركزاتها المكتلة، مما يجعلها السلعة الأبرز تصديراً حيث مثلت 23% من إجمالي الصادرات. كانت ثاني أهم الصادرات هي "حلى ومجوهرات واجزاؤها من ذهب"، والتي شكلت 13% من إجمالي الصادرات السنوية وشهدت زيادة بنسبة 25% مقارنةً بعام 2022. كانت المنتجات التي سجلت أكبر نسبة نمو هي "أجهزة هاتف ذكية" (سمارت فون) "وأجزاء لآلات تصنيع أو تجميع اللمبات أو الزجاج"، بزيادات بلغت 178% و280% على التوالي، مقارنةً بالعام السابق.

أبرز السلع التي صدرتها البحرين إلى الإمارات العربية المتحدة في عام 2023

	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	النسبة	النمو السنوي
1	خامات الحديد ومركزاتها المكتلة	407,811,041	23%	-10%
2	حلى ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	229,299,749	13%	25%
3	جسور واجزاؤها للمنشآت من حديد صب أو حديد صلب	147,653,679	8%	-9%
4	سبائك ذهب	97,804,881	6%	8%
5	اجبان مصنعة او مطبوخة، غير مبشورة ولا مسحوقة	86,803,259	5%	34%
6	سيارات جيب، موديل سنة التخليص أو التي تليها، تتجاوز 3000 سم3	59,360,028	3%	153%
7	أجهزة هاتف ذكية (سمارت فون)	44,232,349	2%	178%
8	اجزاء لمحركات الطائرات	32,208,693	2%	-52%
9	وانيت بغمارتين، اشعال بالشرر، لا يتجاوز وزنها عن 5 طن	31,169,143	2%	140%
10	اجزاء لآلات تصنيع او تجميع اللمبات او الزجاج	29,963,193	2%	280%

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

إجمالي الأداء التجاري بين البحرين والكويت

إجمالي الأداء التجاري بين البحرين والدولة

ارتفع حجم التبادل التجاري بين البحرين والكويت بنسبة 30% بين عامي 2019 و2023.

على الرغم من انخفاض حجم التبادل التجاري بين البحرين والكويت بنسبة 17% من عام 2019 إلى عام 2020، إلا إن التجارة انتعشت بعد ذلك حيث زادت بنسبة 33%، من 318 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 423 مليون دولار أمريكي في عام 2021، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تضاعفت واردات البحرين من الكويت، حيث نمت بنسبة 102%، من 91 مليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 184 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وفي المقابل، شهدت صادرات البحرين إلى الكويت زيادة طفيفة بنسبة 8% خلال نفس الفترة.

التجارة الثنائية بين البحرين والكويت (دولار أمريكي)

العام	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري	النسبة المئوية للتغير السنوي في حجم التبادل التجاري
2019	90,898,320	292,197,818	201,299,499	383,096,138	-
2020	92,661,214	225,040,400	132,379,186	317,701,614	-17%
2021	138,790,763	283,964,093	145,173,330	422,754,856	33%
2022	195,883,750	285,899,292	90,015,542	481,783,042	14%
2023	184,064,281	314,922,812	130,858,531	498,987,093	4%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

التبادل التجاري بين البحرين والكويت (مليون دولار أمريكي)

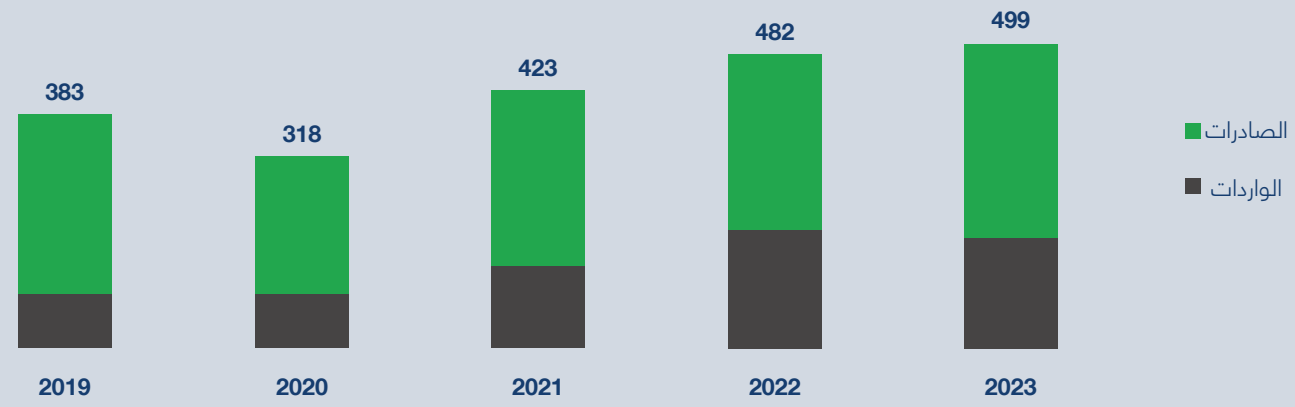

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

مستوى التجارة بين الكويت والبحرين

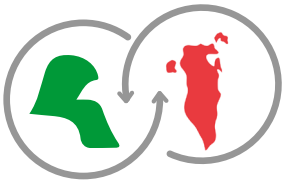

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

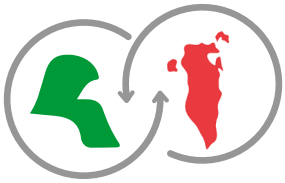

وارادات البحرين من الكويت

شهدت 5 من أبرز 10 منتجات استوردتها البحرين من الكويت نمواً على أساس سنوي.

على الرغم من الانخفاض الطفيف مقارنةً بالعام السابق، ظل كل من "مجمر النفط غير المكلس" و" مجمر النفط المكلس" من أبرز المنتجات التي استوردتها البحرين من الكويت في عام 2023، وذلك بقيمة 119 مليون دولار أمريكي و9 مليون دولار أمريكي على التوالي، وقد شكل المنتجان معاً أكثر من ثلثي إجمالي واردات البحرين من الكويت، وكان المنتج الذي شهد أكبر نسبة نمو هو "غيرها من منشآت او اجزاء من حديد او صلب"، حيث زاد بنسبة 247% مقارنةً بالعام السابق.

أبرز السلع التي استوردتها البحرين من الكويت في عام 2023

	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	النسبة	النمو السنوي
1	مجمر النفط غير المكلس	119,029,764	65%	-11%
2	مجمر النفط المكلس	9,067,713	5%	-14%
3	بولي ايثلين وزنة يقل عن 0.94	4,040,913	2%	-1%
4	جسور واجزاؤها للمنشآت من حديد صب أو حديد صلب	3,553,455	2%	179%
5	غيرها من اسلاك من نحاس نقي	2,850,847	2%	49%
6	بيض طيور بقشره طازج. من جنس جالوس دوميستكوس	2,295,910	1%	-47%
7	بولى ايثيلين وزنه النوعي 0.94 أو أكثر	2,278,195	1%	-40%
8	غيرها من هرمونات غير محتوية على مضادات حيوية، لا تُباع بالتجزئة	1,991,750	1%	126%
9	غيرها من منشآت او اجزاء من حديد او صلب	1,974,642	1%	247%
10	أجهزة لضبط أو توزيع التيار الكهربي بطاقة تزيد عن 1000 فولت	1,882,036	1%	44%

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

صادرات البحرين إلى الكويت

شهدت 5 من أبرز 10 سلع صدرتها البحرين إلى الكويت نمواً على أساس سنوي

صدرت البحرين إلى الكويت في عام 2023 ما قيمته 66 مليون دولار أمريكي من "المنتجات الحديدية المنتجة من عملية الاختزال المباشر لخام الحديد"، مما يجعلها السلعة الأكثر تصديراً حيث تمثل 21٪ من إجمالي الصادرات، بزيادة تبلغ 29٪ مقارنةً بعام 2022. كانت ثاني أبرز سلعة صدرتها البحرين إلى الكويت هي "أجبان مصنعة او مطبوخة، غير مبشورة ولا مسحوقة"، حيث شكلت 9٪ من إجمالي الصادرات السنوية. كان المنتج الذي شهد أكبر نسبة نمو هو "أسلاك كهربائية من الومنيوم لها قلب فولاذي (صلب)، غير معزولة، والتي زادت بنسبة 145% مقارنةً بالعام السابق.

أبرز السلع التي صدرتها البحرين إلى الكويت في عام 2023

	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	النسبة	النمو السنوي
1	منتجات حديدية منتجة من عملية الاختزال المباشر لخام الحديد	65,751,821	21%	29%
2	اجبان مصنعة او مطبوخة، غير مبشورة ولا مسحوقة	29,011,058	9%	18%
3	خلائط من الومنيوم خام	18,285,820	6%	-22%
4	حلى ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	13,457,026	4%	-6%
5	أجهزة للتعبئة او للسد او للصق الرقاع على العلب وما يماثلها	13,280,529	4%	N/A
6	اسلاك كهربائية من الومنيوم لها قلب فولاذي (صلب)، غير معزولة	11,390,951	4%	145%
7	غيره من اثاث خشبي	11,028,001	4%	44%
8	محضرات لصناعة الليموناده او غيرها من المشروبات الخفيفة	10,897,016	3%	-0.8%
9	بسكويت محلي	8,034,178	3%	8%
10	جسور واجزاؤها للمنشآت من حديد صب أو حديد صلب	7,985,652	3%	-9%

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

إجمالي الأداء التجاري بين البحرين وسلطنة عُمان

إجمالي الأداء التجاري بين البحرين والدولة

انخفض حجم التبادل التجاري بين البحرين وسلطنة عُمان بنسبة 16% بين عامي 2019 و2023.

بلغ حجم التبادل التجاري بين البحرين وسلطنة عُمان ذروته في عام 2022عندما وصل إلى 812 مليون دولار أمريكي حيث مثل ذلك زيادة بنسبة 31٪ منذ عام 2019، ومع ذلك فقد انخفض حجم التبادل التجاري إلى 517 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وهو ما شكل انخفاضاً بنسبة 36٪ مقارنةً بالعام السابق، وبشكل عام انخفضت الواردات بنسبة 23٪ منذ عام 2019، بينما قلت الصادرات بنسبة 13.5٪ خلال نفس الفترة.

التجارة الثنائية بين البحرين وسلطنة عُمان (دولار أمريكي)

العام	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري	النسبة المئوية للتغير السنوي في حجم التبادل التجاري
2019	179,220,275	439,274,503	260,054,228	618,494,778	-
2020	137,240,825	479,415,512	342,174,687	616,656,338	-0.30%
2021	102,557,161	569,734,287	467,177,127	672,291,448	9%
2022	173,264,193	639,386,196	466,122,003	812,650,390	20%
2023	137,485,064	380,275,952	242,790,888	517,761,016	-36%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

التبادل التجاري بين البحرين وسلطنة عُمان (مليون دولار أمريكي)

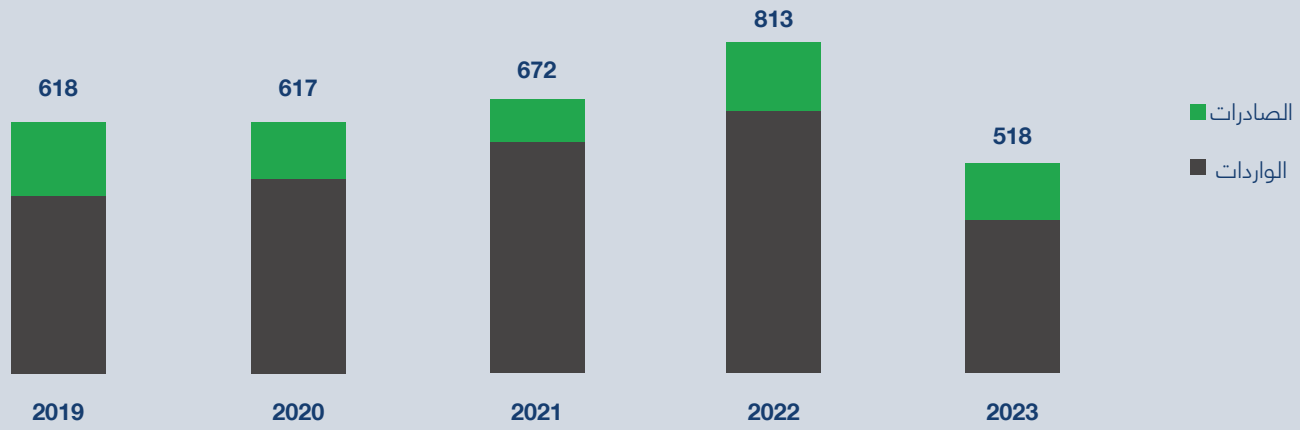

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

ترتيب مستوى التجارة بين سلطنة عُمان والبحرين

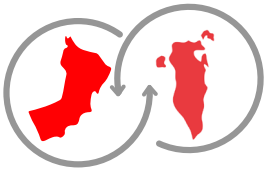

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

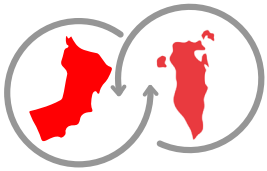

واردات البحرين من عُمان

شهدت 3 من أبرز 10 سلع استوردتها البحرين من عُمان نمواً على أساس سنوي.

كان أبرز منتج استوردته البحرين من عُمان في عام 2023 هو "مجمر نفط غير مكلس" بقيمة 18 مليون دولار أمريكي، وعلى الرغم من انخفاض قيمة واردات هذه السلعة بنسبة 42٪ مقارنةً بالعام السابق، إلا أنها شكلت 13٪ من إجمالي الواردات. كان ثاني أبرز منتج استوردته البحرين هو "البطيخ الأخضر الطازج"، والذي شكل حوالي 8٪ من إجمالي الواردات ونما بنسبة 49٪ مقارنةً بعام 2022، أما ثالث أبرز منتج استوردته البحرين من عُمان فقد كان "كابلات كهربائية يزيد مقطعها العرضي عن 10 ملم وجهدها عن 300 فولت (V)، بقيمة 7.5 مليون دولار أمريكي، أما المنتج الذي شهد أكبر نسبة نمو فقد كان "حيوانات من فصيلة الضأن أخر"، بنسبة زيادة بلغت 133%.

أبرز السلع التي استوردتها البحرين من عُمان في عام 2023

	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	النسبة	النمو السنوي
1	مجمر نفط مكلس	18,481,571	13%	-42%
2	البطيخ الأخضر الطازج	11,363,669	8%	49%
3	كابلات كهربائية يزيد مقطعها العرضي عن 10 ملم وجهدها عن 300 فولت	7,514,720	5%	-45%
4	حيوانات من فصيلة الضأن أخر	6,987,192	5%	133%
5	محضرات هشة متماسكة للقرمشة (مثل الفشار والتشبس وما يماثله)	5,259,641	4%	-6%
6	غيرها من أنابيب ملحومة، ذات مقطع عرضي دائري من حديد أو صلب	3,259,850	2%	16%
7	غيرها من أدوية، مهيأة للبيع بالتجزئة	3,116,429	2%	-16%
8	مايونيز	3,039,153	2%	-3%
9	سبائك ذهب	2,975,344	2%	NA
10	مواسير وانابيب واشكال مجوفة، من حديد صب	2,752,697	2%	-11%

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

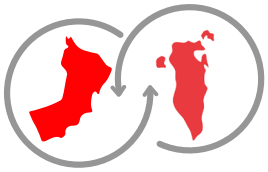

صادرات البحرين إلى عُمان

شهدت 6 من أبرز 10 منتجات صدرتها البحرين إلى عُمان نمواً على أساس سنوي.

صدرت البحرين إلى عُمان في عام 2023 بقيمة 218 مليون دولار أمريكي من "خامات الحديد ومركزاتها المكتلة"، مما يجعلها أبرز السلع المُصدرة، حيث مثلت 57% من إجمالي الصادرات. كانت ثاني أبرز سلعة صدرتها البحرين هي "اجبان مصنعة او مطبوخة، غير مبشورة ولا مسحوقة"، حيث شكلت 11% من إجمالي الصادرات السنوية وشهدت زيادة بنسبة 13% مقارنةً بعام 2022. كانت المنتجات التي شهدت أكبر نسبة نمو هي " غيرها من حوامل بصرية، بزيادة بلغت 732% مقارنةً بالعام السابق

أبرز السلع التي صدرتها البحرين إلى عُمان في عام 2023

	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	النسبة	النمو السنوي
1	خامات حديد ومركزاتها مكتلة	218,232,876	57%	-45%
2	اجبان مصنعة أو مطبوخة، غير مبشورة ولا مسحوقة	40,128,856	11%	13%
3	خلائط من ألومنيوم خام	13,431,285	4%	155%
4	منتجات حديدية منتجة من عملية الاختزال السائل لخام الحديد	11,510,761	3%	-70%
5	جسور واجزاؤها للمنشآت من حديد صب أو حديد صلب	6,968,056	2%	-24%
6	غيرها من قشدة، غير محلاة	6,427,572	2%	1%
7	غيرها من حوامل بصرية	5,976,147	2%	732%
8	اجهزة ضبط او توزيع التيار الكهربائي بطاقة لا تزيد عن 1000 فولت	5,881,911	2%	273%
9	بسكويت محلي	5,428,062	1%	10%
10	عطور سائلة أو جامدة (بارفيوم)	3,538,708	1%	2%

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

إجمالي الأداء التجاري بين البحرين وقطر

إجمالي الأداء التجاري بين البحرين والدولة

ارتفع حجم التبادل التجاري بين البحرين وقطر بنسبة 306% بين عامي 2021 و2023.

شهد الأداء التجاري بين البحرين وقطر ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، فعلى مدار السنوات الثلاث الماضية، ارتفع حجم االتبادل التجاري بين البحرين وقطر بنسبة 306%، حيث ارتفع من 20 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 81 مليون دولار أمريكي في عام 2023. شهدت واردات البحرين من قطر نمواً ملحوظاً بنسبة 14,121%، حيث ارتفعت من 69 ألف دولار أمريكي فقط في عام 2021 إلى 9.9 مليون دولار أمريكي في عام 2023، كما زادت صادرات البحرين إلى قطر بنسبة 258% خلال نفس الفترة.

التجارة الثنائية بين البحرين وقطر (دولار أمريكي)

العام	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري	للتغير السنوي في حجم التبادل التجاري
2021	69,793	20,070,549	20,000,756	20,140,342	-
2022	1,892,305	33,303,429	31,411,124	35,195,735	74%
2023	9,925,303	71,906,420	61,981,117	81,831,723	132%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

التبادل التجاري بين البحرين وقطر (مليون دولار أمريكي)

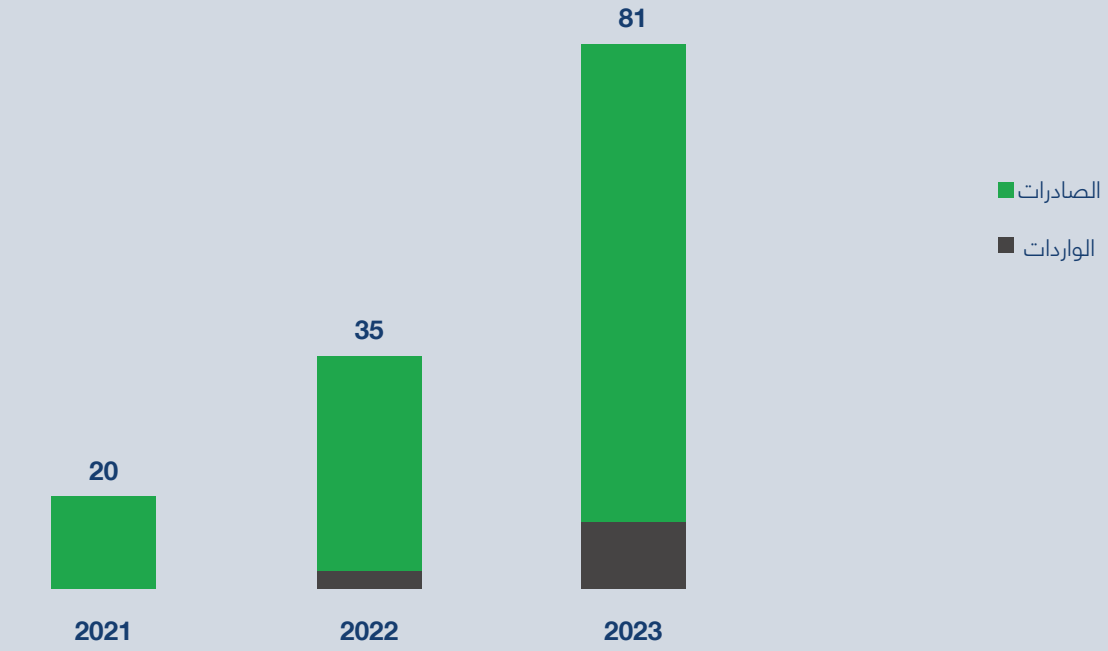

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

ترتيب مستوى التجارة بين قطر والبحرين

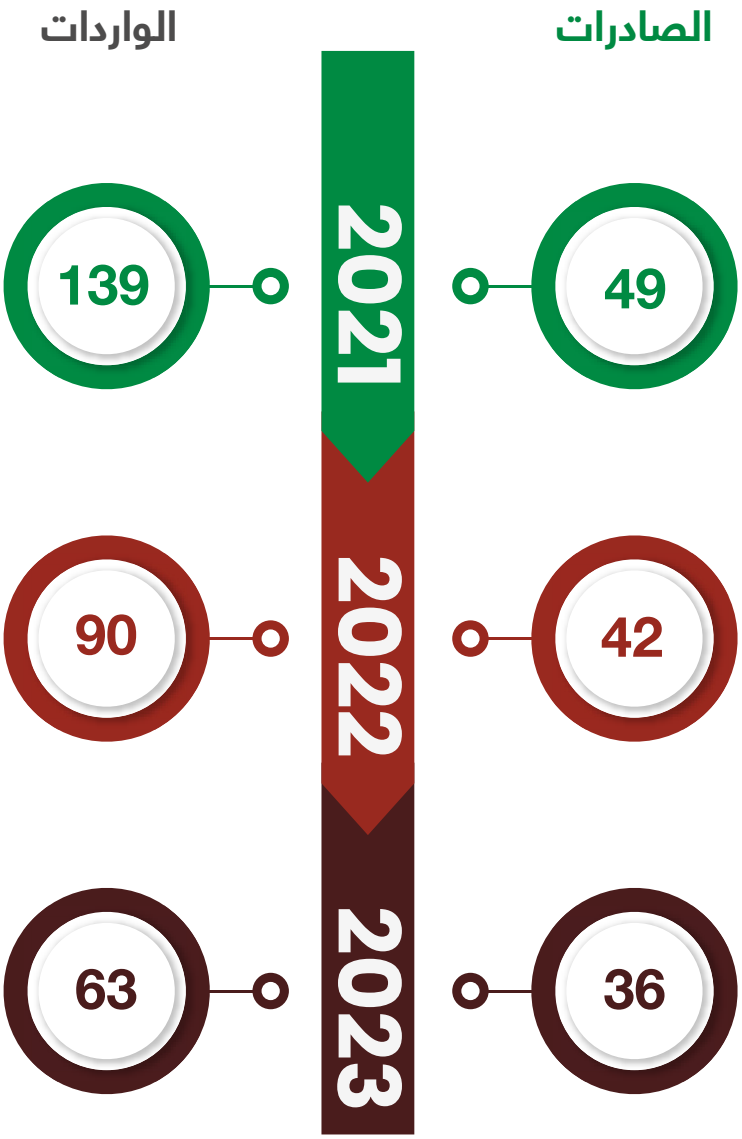

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

واردات البحرين من قطر

6 من أكبر 10 وارادات للبحرين من قطر تم تداولها مؤخراً في عام 2023

كانت أبرز سلعة استوردتها البحرين من قطر في عام 2023 هي "ورق فلوتينج من ألياف مُعاد تصنيعها بوزن 150 جم /م2 أو أقل "، بقيمة 2 مليون دولار، وهو ما يمثل نمواً هائلاً بنسبة 629% مقارنةً بالعام السابق.
كانت ثاني أبرز سلعة استوردتها البحرين من قطر هي "غيرها من قضبان وعيدان، بها بروزات، مجلخة، من حديد أو صلب من غير الخلائط"، والتي بلغت قيمتها حوالي 1.4 مليون دولار أمريكي، وهي سلعة جديدة حيث لم يتم تداولها في عام 2022. كان المنتج الذي شهد أكبر نسبة نمو هو "ورق تيستلانير (من الياف معاد تصنيعها) يزن 150 جم/م2 أو أقل"، بزيادة قدرها 2086٪.

أبرز السلع التي استوردتها البحرين من قطر في عام 2023

	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	النسبة	النمو السنوي
1	ورق فلوتينج من ألياف مُعاد تصنيعها بوزن 150 جم /م2 أو أقل	2,080,011	21%	629%
2	غيرها من قضبان وعيدان، بها بروزات، مجلخة، من حديد أو صلب من غير الخلائط	1,435,908	14%	لا ينطبق
3	ورق تيستلانير (من الياف معاد تصنيعها) يزن 150 جم/م2 أو أقل	1,259,461	13%	2086%
4	سبائك ذهب	1,161,784	12%	13%
5	قضبان وعيدان، بها بروزات، مجلخة، من حديد أو صلب من غير الخلائط ذات مقطع عرضي دائري أقل من 8 ملمم	984,110	10%	لا ينطبق
6	قضبان وعيدان، بها بروزات، مجلخة، من حديد أو صلب من غير الخلائط ذات مقطع عرضي دائري من 8 مم - 40 مم	696,604	7%	لا ينطبق
7	قضبان وعيدان واشكال خاصه من الومنيوم، غير مخلوط	380,549	4%	لا ينطبق
8	بولي ايثيلين وزنه النوعي 0,94 أو أكثر	289,457	3%	لا ينطبق
9	غيرها من الواح وصفائح ...الخ من بوليمرات ايثيلين	276,893	3%	735%
0	حلى ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	165,669	2%	لا ينطبق

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

صادرات البحرين إلى قطر

6 من أكبر 10 صادرات من البحرين إلى قطر تم تداولها مؤخراً في عام 2023

صدرت البحرين إلى قطر في عام 2023 "حلى ومجوهرات واجزاؤها من ذهب" بقيمة 12 مليون دولار أمريكي، وهي السلعة الأبرز تصديراً حيث تمثل 17% من إجمالي الصادرات. كانت ثاني أبرز سلعة تم تصديرها هي "خامات حديد ومركزاتها مكتلة"، والتي شكلت 14% من إجمالي الصادرات السنوية. كان المنتج الذي شهد أكبر نسبة نمو هو " إطارات من النوع المستعمل للحافلات (باصات) والشاحنات جديدة، من مطاط"، بزيادة بلغت 129%، مقارنةً بالعام السابق.

أبرز السلع التي صدرتها البحرين إلى قطر في عام 2023

	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	النسبة	النمو السنوي
1	حلى ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	12,115,032	17%	16%
2	خامات حديد ومركزاتها مكتلة	10,219,199	14%	لا ينطبق
3	غيرها من قشدة، غير محلاة	4,177,581	6%	لا ينطبق
4	جسور واجزاؤها للمنشآت من حديد صب أو حديد صلب	3,410,081	5%	لا ينطبق
5	شراب كولا (كالبيبسي كولا مثلا)	2,966,578	4%	لا ينطبق
6	غيره من اثاث خشبي	2,212,570	3%	-47%
7	فساتين، من مواد نسجية اخر، غير مصنرة	1,817,471	3%	-7%
8	اطارات من النوع المستعمل للحافلات (باصات) والشاحنات جديدة، من مطاط	1,583,807	2%	129%
9	حفاضات نسائية، من جميع المواد	1,290,007	2%	لا ينطبق
0	عدس يابس مقشور	1,183,239	2%	لا ينطبق

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

2

التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

مؤشرات التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي

(مليون دولار)

	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي قيمة الصادرات	656,598.6	612,235.4	439,486.6	668,502.4	962,990.1
إجمالي قيمة الواردات	444,184.0	457,520.2	407,716.5	477,951.3	581,298.6
إجمالي التبادل التجاري	1,100,782.6	1,069,755.6	847,203.1	1,146,453.7	1,544,288.7

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

3

القطاعات الواعدة للاستثمار

القطاعات الواعدة في البحرين

أبرز القطاعات الواعدة في دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين)

البحرين

الخدمات المالية

الصناعات التحويلية

النقل والخدمات اللوجستية

السياحة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الخدمات المالية

تتمتع البحرين بسمعة راسخة كمركز مالي رائد في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم تعزيز هذه السمعة على مدى السنوات الأربعين الماضية. تستضيف مملكة البحرين أكثر من 400 مؤسسة مالية، والتي تتضمن أبرز المؤسسات الفاعلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في مجال الخدمات المصرفية والتأمين وإدارة الأصول وإدارة الثروات.

تتميز البحرين ببيئة تنظيمية متينة تدعم القطاع المالي المزدهر، وذلك بفضل الرقابة الفعالة التي يفرضها مصرف البحرين المركزي.

بصفته الجهة التنظيمية الوحيدة في المملكة، يضمن المصرف تشغيل المؤسسات المالية بكفاءة وفعالية، مما يعزز مكانة البحرين الريادية في القطاع المالي.

لقد أسست البحرين بيئة تنظيمية متقدمة لقطاع التكنولوجيا المالية، حيث أصبحت أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمنح ترخيصاً لشركة لتداول العملات المشفرة في عام 2019، وهي شركة رين فاينانشال (Rain Financial)، وقد تلا هذه الخطوة التاريخية علامة فارقة أخرى وذلك في يناير 2022 عندما جمعت شركة رين 110 مليون دولار أمريكي كتمويل من مستثمري وادي السيليكون.

تشمل منظومة التكنولوجيا المالية في البحرين مجموعة واسعة من التخصصات، بما في ذلك الخدمات المصرفية الرقمية، والمحافظ الإلكترونية، والبلوك تشين، والعقود الذكية، والذكاء الاصطناعي، وإدارة المخاطر، وبالإضافة إلى ذلك، أطلق مصرف البحرين المركزي في منتصف عام 2017 إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox Framework) ، والذي يتيح للشركات إمكانية اختبار وتحسين حلولها التقنية مع عملاء فعليين قبل إطلاقها في السوق، مما يعزز مكانة البحرين كدولة رائدة في مجال التكنولوجيا المالية.

المصدر: EDB/ Trade.gov

الصناعات التحويلية

يستفيد المصنعون في البحرين من بيئة تساعدهم على التغلب على العديد من التحديات المالية واللوجستية. حيث إن الموقع الاستراتيجي لمملكة البحرين وانخفاض تكاليف التشغيل وتوفر القوى العاملة الماهرة والبنية التحتية ذات المستوى العالمي، يجعل من البحرين مركزاً إقليمياً مثالياً للشركات، كما أن بيئة الأعمال المتنوعة والمنفتحة في البحرين تعزز النمو في مختلف الصناعات، من إنتاج الأغذية والمشروبات إلى تصنيع الألياف الزجاجية.

تعزز السياسات الداعمة للأعمال في البحرين من جاذبية المملكة، حيث يمكن أن يكون تأسيس وإدارة الأعمال التجارية في البحرين أكثر فاعلية من حيث التكلفة بنسبة تصل إلى 56% مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

تقدم حكومة مملكة البحرين، من خلال صندوق العمل، تمكين، منحًا استثمارية لدعم نمو الأعمال التجارية. وعلاوة على ذلك، يمكن للمصنعين الاستفادة من المعدلات المنخفضة لإيجار الأراضي الصناعية، مع عدم وجود رسوم مستترة أو رسوم خدمة. كما أن انخفاض تكلفة المعيشة الإجمالية مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى يزيد من جاذبية البلاد كوجهة للأعمال التجارية.

تتميز البحرين بكونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتيح للمستثمرين الأجانب ملكية كاملة بنسبة 100% في مجالات التصنيع والتوزيع، دون التقيد بالقيود المعتادة المرتبطة بالمناطق الحرة. توفر هذه السياسة للشركات مرونة أكبر وتحكمًا أوسع في عملياتها.

إضافة إلى ذلك، تتيح الاتفاقيات التجارية الاستراتيجية للبحرين الوصول المعفى من الرسوم الجمركية إلى أسواق رئيسية مثل دول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة، وسنغافورة، و14 دولة عربية، بالإضافة إلى النرويج وسويسرا وآيسلندا وليختنشتاين. تعزز هذه الشبكة الواسعة من الاتفاقيات مكانة البحرين كمركز إقليمي للتصنيع والتوزيع.

المصدر: EDB

النقل والخدمات اللوجستية

تقدم البحرين فرص متعددة للشركات العالمية التي تسعى إلى إنشاء قاعدة توزيع وتنفيذ مجدية اقتصادياً في المنطقة، وبفضل سهولة الوصول إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي، تعمل البحرين على تعظيم إمكانات الاستثمار في قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

من أهم مميزات البحرين أن الاستثمار فيها يعكس جدوى اقتصادية عالية، حيث تقدم المملكة أدنى مستوى من تكاليف تأسيس وتشغيل شركات النقل والخدمات اللوجستية في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يؤدي إلى خفض التكلفة بنسبة تتراوح بين 50 إلى 72% مقارنةً بنظيراتها في المنطقة، وبالإضافة إلى ذلك، تقدم منطقة البحرين اللوجستية أسعار تأجير أراضي تنافسية بدون أي رسوم مستترة أو رسوم خدمة، مما يجعلها خياراً جذاباً للشركات.

تتميز موانئ البحرين أيضًا بكفاءتها الاقتصادية، حيث تقدم رسومًا أقل مقارنة بأي موانئ أخرى في الخليج العربي. وبفضل موقعها الاستراتيجي في قلب الخليج العربي، توفر البحرين نفاذًا لا مثيل له إلى قاعدة عملاء إقليمية متنامية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. كما يتيح موقعها المتميز العبور السريع بين الموانئ البحرية والمطارات والمناطق الصناعية داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعزز من سرعة عمليات الشحن وتبسيط الإجراءات. علاوة على ذلك، تُعدّ قرب البحرين من المملكة العربية السعودية ميزة إضافية، حيث يمكن الوصول إلى 75% من الاقتصاد السعودي خلال بضع ساعات فقط.

وقد قامت شركات عالمية كبرى في مجال الخدمات اللوجستية والنقل، بما في ذلك يو بي إس وأرامكس ودي أتش إل وأجيليتي وفيديكس، بتأسيس مقار لعملياتها في البحرين لدعم أنشطة سلسلة التوريد الخاصة بها، وذلك للاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمملكة ومزاياها التنافسية.

المصدر: EDB

السياحة

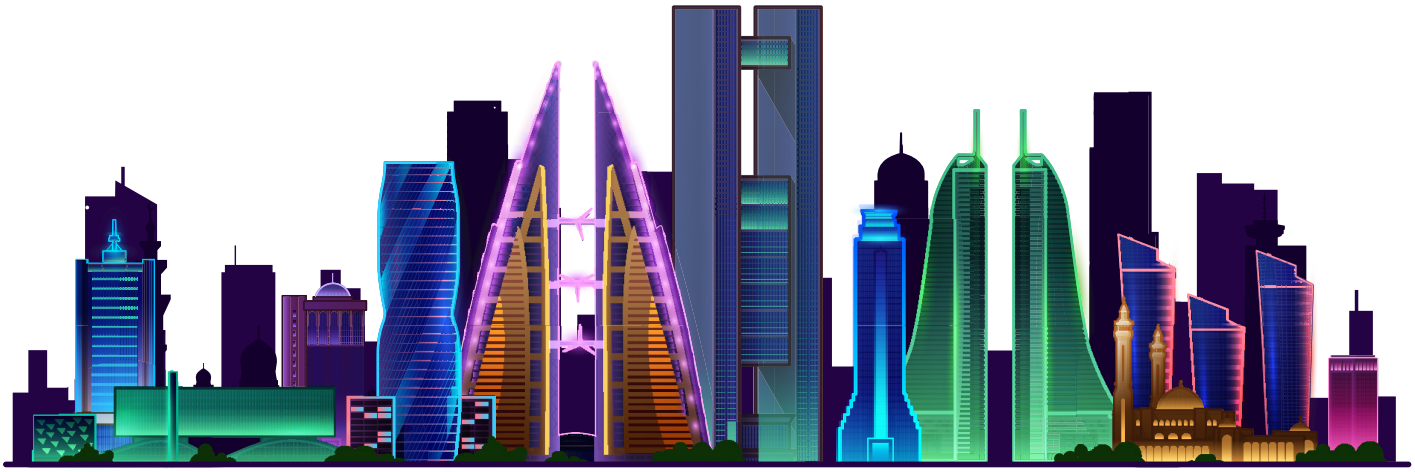

يشهد قطاع السياحة والضيافة في البحرين نمواً سريعاً، وذلك بفضل بنيتها التحتية المتميزة، وتنوع خيارات التجزئة والترفيه، والفرص المتاحة في قطاعي الأغذية والفنادق. تستمد مملكة البحرين سحرها من موقعها الجميل، ونمط الحياة المريح، وتاريخها وثقافتها الثرية، وفعالياتها المثيرة، ومجموعة واسعة من خيارات الطعام والتسوق.

تركز البحرين على جذب السياح من دول مجلس التعاون الخليجي وأولئك الذين لا تفصلهم عن المملكة سوى رحلة جوية قصيرة، مما يجعلها وجهة يسهل الوصول إليها لملايين الأشخاص، ونتيجة لذلك يزور البحرين ما يصل إلى مليون شخص كل شهر، بما يسهم في تعزيز اقتصاد المملكة.

في عام 2022، استقبلت البحرين 9.9 مليون زائر، بزيادة قدرها 175% عن العام السابق. وقد جلب هذا التدفق السياحي 3.9 مليار دولار أمريكي للبلاد، مما يدل على التأثير الاقتصادي القوي لقطاع السياحة

المصدر: EDB

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تتمتع البحرين بموقع استراتيجي كمدخل لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث توفر وصولاً مباشراً إلى المملكة العربية السعودية وغيرها من الأسواق المهمة في المنطقة. إن هذا الموقع المميز، إلى جانب التكاليف التنافسية، والقوى العاملة الماهرة، والقواعد المواتية الخاصة بملكية الأعمال التجارية، يجعل البحرين مركزًا جذاباً لشركات تكنولوجيا المعلومات العالمية.

تشهد حركة البيانات السحابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموًا متسارعًا، مع زيادة بنسبة 41٪ كل عام، وهي الأسرع في العالم. و باعتبارها أول دولة خليجية تتبنى سياسة "الحوسبة السحابية أولاً" على مستوى البلاد، تتمتع مملكة البحرين بمكانة متميزة يمكِنها من الاستفادة من الفرص في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يتيح هذا النمو إمكانيات جديدة في توريد خدمات الأعمال التجارية، والأمن السيبراني، والترفيه الرقمي، والألعاب، والتجارة الإلكترونية.

تم تصميم البيئة التنظيمية في البحرين لدعم الأعمال التجارية بشكل فعال. حيث تسمح المملكة بملكية أجنبية بنسبة 100٪ في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقدم معدل ضريبة 0٪ على كل من دخل الشركات والدخل الشخصي. كما تتمتع البحرين أيضاً ببنية تحتية متقدمة في الإنترنت والشبكات، مع وجود أربعة أنظمة ألياف ضوئية بحرية ونظامين أرضيين للألياف الداكنة.

و باعتبارها دولة رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة، فإن القطاع التكنلوجي في مملكة البحرين مهيئ بشكل جيد لدعم نمو شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. و من المُتوقع أن يشهد قطاع الخدمات السحابية نمواً قوياً، حيث من المتوقع أن تزيد حركة المرور في مراكز البيانات بنسبة 19٪ سنوياً بحلول عام 2024. كما يُعد الأمن السيبراني من المجالات المهمة الأخرى، حيث يبلغ متوسط تكلفة خرق أمن البيانات في الشرق الأوسط 6.93 مليون دولار لأمريكي، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي، مما يخلق طلباً كبيراً على خدمات الأمن السيبراني. حيث من المتوقع أن ينمو سوق الأمن السيبراني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 7.92٪ من عام 2021 إلى عام 2026.

الأولى عالمياً

المعرفة الرقمية

الأولى عالمياً

في عدد السكان المشمولين بشبكة هاتف محمول من الجيل الثالث على الأقل

السادسة عالمياً

في الاستثمارات في مجال الاتصالات

المصدر: EDB

القطاعات الواعدة في المملكة العربية السعودية

أبرز القطاعات الواعدة في دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية)

المملكة العربية السعودية

الزراعة ومعالجة الأغذية

الرعاية الصحية وعلوم الحياة

الطاقة

الخدمات البيئية

الصناعة التحويلية

الزراعة ومعالجة الأغذية

تتميز صناعة معالجة الأغذية في المملكة العربية السعودية بكونها قطاعًا قوياً وقابلاً للتوسع، مع زيادة الطلب محلياً ودولياً على منتجاتها، وخصوصاً المأكولات البحرية والتمور والأطعمة الحلال. يبلغ حجم صناعة الأغذية والمشروبات في السعودية حوالي 42 مليار دولار أمريكي، ومن المُتوقع أن ينمو بنسبة 3٪ سنوياً على مدى السنوات الخمس المقبلة، حيث إن هذه الصناعة يدعمها نظام قوي يلبي معايير الجودة العالية والاحتياجات الديناميكية لسوق متنامية. اكتسبت المملكة العربية السعودية سمعة طيبة في إنتاج الأطعمة الحلال الأصيلة، مما يجعلها قادرة على قيادة سوق المنتجات الحلال العالمية، والتي تقدر قيمتها حالياً بنحو 1.3 تريليون دولار أمريكي، ونظراً لهذه الخلفية من التميز وإمكانات النمو الكبيرة، فإن قطاع معالجة الأغذية في المملكة العربية السعودية يمثل فرصة استثمارية جيدة.

تتميز المملكة العربية السعودية بفرص واعدة في قطاع معالجة الأغذية، مدعومة بالطلب المحلي والإقليمي الكبير والمتزايد. تشكل الوفرة الاستثنائية من التمور في المملكة قاعدة مثالية للشركات التي تستهدف التصدير، بالإضافة إلى الموارد البحرية الغنية التي توفر فرصًا مستدامة لعمليات صيد المأكولات البحرية. تكتمل هذه المزايا بنظام بيئي متطور وإدارة فعالة لسلاسل التوريد، مما يعزز جاذبية المملكة كموقع مثالي لاستثمارات إنتاج وتصدير الأغذية.

المصدر: Invest Saudi

الرعاية الصحية وعلوم الحياة

يمثل قطاع الرعاية الصحية وعلوم الحياة في السعودية أبرز فرص الاستثمار في المملكة، حيث يمثل 60% من الإنفاق على الرعاية الصحية بين دول مجلس التعاون الخليجي. يمثل هذا القطاع أولوية رئيسية بالنسبة للاقتصاد السعودي ، حيث يتم تشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال مبادرات مختلفة بما في ذلك الخصخصة وإدخال نماذج جديدة لتمويل الرعاية الصحية.

تلتزم السعودية، ضمن رؤية 2030، بتحسين جودة خدمات ومرافق الرعاية الصحية، مع الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة. تتضمن هذه الرؤية الاستراتيجية خطة طموحة لاستثمار أكثر من 65 مليار دولار أمريكي لتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية في البلاد، وتشمل الخطة أيضاً إعادة تنظيم وخصخصة الخدمات الصحية والتأمين الصحي، وإنشاء 21 مجموعة صحية إقليمية، وتعزيز إمكانيات الصحة الإلكترونية في جميع أنحاء البلاد.

و يتمثل هدف المملكة في زيادة مشاركة القطاع الخاص في الرعاية الصحية من 40% إلى 65% بحلول عام 2030. تستهدف هذه المبادرة الواسعة النطاق خصخصة 290 مستشفى و2300 مركز رعاية صحية أولية. حيث توجد فرص عديدة للشراكات مع القطاع الخاص في مجالات مثل الرعاية الصحية الأولية، وتشغيل المستشفيات، وتطوير المدن الطبية، وخدمات إعادة التأهيل، والرعاية طويلة الأمد، وخدمات المختبرات والأشعة، والرعاية المنزلية، والتأمين الصحي، وحلول الصحة الرقمية.

المصدر: Invest Saudi / Trade.gov

الطاقة

إن قطاع الطاقة القوي في المملكة العربية السعودية، والذي يُعد حجر الزاوية في إطارها الاقتصادي، مهيأ للنمو الكبير الذي تقوده رؤية السعودية 2030. تهدف هذه الخطة الاستراتيجية إلى الحصول على أكثر من 50٪ من احتياجات البلاد من الطاقة من مصادر طاقة متجددة، مما يزيد الطلب على تقنيات مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المد والجزر. تخطط المملكة العربية السعودية، بدعم كبير من كل من القطاعين الحكومي والخاص، للوصول إلى 40 جيجاوات من الطاقة الشمسية في عام 2030، مما يعكس زيادة الطلب على وحدات الطاقة الشمسية، والتي من المتوقع أن تنمو بمعدل 55-60٪. من المتوقع أن يؤدي هذا التوسع إلى زيادة حجم سوق ألواح الطاقة الشمسية إلى 4.5 مليار دولار أمريكي في عام 2030، وكذلك من المتوقع أن تتيح هذه التطورات، التي تعززها المبادرات الرامية إلى الحد من انبعاثات الكربون وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية المتجددة، فرصاً كبيرة للنمو الاقتصادي والمستدام.

المصدر: Invest Saudi / Saudi & Middle East Green Initiatives

الخدمات البيئية

ينمو قطاع الخدمات البيئية في المملكة العربية السعودية بوتيرة سريعة، مدفوعاً بزيادة عدد السكان وارتفاع مستويات المعيشة وانتعاش النشاط الصناعي. لقد وضعت المملكة خطة طموحة لتعزيز قطاع الخدمات البيئية والاستفادة منه، حيث قدمت إطاراً تنظيمياً لا يوفر فقط فرص عمل مجزية، بل يضمن أيضاً حماية حقوق المستثمرين والعملاء. تشمل مجالات التركيز الرئيسية في إدارة المياه والنفايات، وهي محورية لتحقيق هدف المملكة العربية السعودية المتمثل في تحقيق الاستدامة وتعزيز الاقتصاد الدائري الذي يجدد العناصر الغذائية للأرض ويعيد تدوير المواد المُستعادة إلى الصناعة. من المتوقع أن يساهم قطاع الخدمات البيئية بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى جذب 1.75 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتماشياً مع رؤية السعودية 2030، تشمل فرص الاستثمار المهمة تطوير وتشغيل وإدارة مرافق إدارة النفايات لحماية الصحة العامة والحفاظ على نظافة البيئة، إلى جانب الاستفادة من المياه المعالجة في الزراعة وغيرها من المجالات ذات الصلة، وبالإضافة إلى ذلك، توجد آفاق كبيرة للاستثمار في إعادة تدوير النفايات واستخراج المواد القابلة لإعادة الاستخدام من عمليات معالجة النفايات.

المصدر: Invest Saudi / Ministry of Investment (Saudi)/ Trade.gov

الصناعات التحويلية

يشهد القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية نموًا سريعًا، حيث يُصنف ضمن الأسرع عالميًا بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ 7.5% . لذلك ، يُعد هذا القطاع عنصراً أساسياً في سياسة التنويع الاقتصادي والتوطين والخصخصة في المملكة، حيث يمثل ثالث أكبر مساهم غير نفطي في الاقتصاد السعودي. تساهم عدة عناصر رئيسية في نجاح قطاع الصناعات التحويلية، بما في ذلك حجم السوق الكبير ومرافق البحث والتطوير المتقدمة والدعم الحكومي القوي والبنية التحتية الحديثة والسياسات الصديقة للأعمال التجارية.

وعلاوة على ما سبق، حددت المملكة أهدافاً طموحة لتوسيع هذا القطاع، حيث تسعى إلى إنشاء 36 ألف مصنع جديد بحلول عام 2035، ومن المتوقع أن يؤدي هذا التوسع إلى خلق فرص استثمارية كبيرة بقيمة 267 مليار دولار أمريكي، خصوصاً في صناعة الآلات والمعدات، بما يقدر بنحو 25.6 مليار دولار أمريكي.

المصدر: Invest Saudi

القطاعات الواعدة في دولة الإمارات العربية المتحدة

أبرز القطاعات الواعدة في دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة)

الإمارات العربية المتحدة

التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا الزراعية

الرعاية الصحية

التجارة الإلكترونية

الاحتفاظ بالمواهب

التكنولوجيا المالية

تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز عالمي رئيسي للتكنولوجيا المالية، مما يجعلها وجهة رئيسية للاستثمار في التكنولوجيا المالية، ويظهر ذلك جلياً في ريادة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية في المنطقة، حيث يستخدم 51٪ من الجيل Z (18-25 عاماً) في الإمارات العربية المتحدة المحافظ الرقمية أو محافظ الهاتف المحمول لتنفيذ المدفوعات اليومية. وأصبحت الإمارات العربية المتحدة في يناير 2023 موطناً لأكثر من 800 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، بقيمة إجمالية تبلغ 15.5 مليار دولار أمريكي. ، حيث شهد تمويل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زيادة بنسبة 183٪ على أساس سنوي في عام 2021، وقد استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة بمفردها على 32٪ من صفقات التكنولوجيا المالية و49٪ من تمويل التكنولوجيا المالية في المنطقة في ذلك العام.
وعلاوة على ما سبق، حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 28 عالمياً والثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الترتيب العالمي للدول في مجال التكنولوجيا المالية لعام 2021، وقد اجتذب مركز دبي المالي العالمي الذي يلعب دوراً رئيسياً في هذا المجال، أكثر من 615 مليون دولار أمريكي من استثمارات التكنولوجيا المالية والابتكار في عام 2022. تُبرز هذه الأرقام مدى التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتعزيز الابتكار في القطاع المالي، مما يجعلها مصدر جذب للمستثمرين الذين يتطلعون إلى الاستفادة من النمو السريع في قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة.

المصدر: وزارة الاقتصاد (الإمارات العربية المتحدة) / سفارة الإمارات العربية المتحدة

التكنولوجيا الزراعية

تبرز التكنولوجيا الزراعية كأحد القطاعات الاستثمارية الواعدة في الإمارات العربية المتحدة، معززة بدعم مالي كبير والتزام بتطوير التكنولوجيا الزراعية. اجتذبت شركات التكنولوجيا الزراعية التي تتخذ من الإمارات مقراً لها أكثر من 50 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات، وهو ما يمثل حوالي 1.1٪ من رأس المال العالمي المُستثمر في هذا القطاع، مما يعكس الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للابتكار الزراعي والاستدامة.

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 23 عالمياً والأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022، مما يعكس تركيزها الاستراتيجي على الأمن الغذائي. تُعد المزارع الداخلية، التي تضم شركات مثل أرانيا فارمنج (Aranya Farms) وميرلين فارمنج (Merlin Farms)، أكبر قطاع فرعي في مجال التكنولوجيا الزراعية في الإمارات العربية المتحدة، كما أن هذا القطاع مهيأ لنمو قوي في ظل معدل نمو سنوي مركب مُتوقع بنسبة 3.5٪ بين عامي 2022-2027. بالإضافة إلى ما سبق، اجتذبت قطاع التكنولوجيا الزراعية في الإمارات العربية المتحدة مستثمرين أجانب بارزين، حيث ساهمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا بنسبة 6.3٪ والمملكة المتحدة بنسبة 3.1٪ من هذه الاستثمارات، مما يدل على الثقة الدولية في فرص التكنولوجيا الزراعية في الإمارات العربية المتحدة.

المصدر: وزارة الاقتصاد (الإمارات العربية المتحدة) / سفارة الإمارات العربية المتحدة

الرعاية الصحية

تتبوأ دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة رائدة كمركز عالمي للرعاية الصحية في منطقة الشرق الأوسط، مع فرص نمو واستثمار متعددة. تُولي استراتيجية دبي الصناعية 2030 ورؤية أبوظبي 2030 اهتمامًا كبيرًا لصناعة الأدوية كقطاع حيوي للتنمية، نظرًا لإمكانيات نموه القوية وفرص التصدير الكبيرة وتأثيره الاقتصادي الواسع. ارتفع الإنفاق على الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 4.9% من 2020 إلى 2023، حيث تمثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية 80% من هذا الإنفاق. من المُتوقع أن تصل مبيعات المستحضرات الدوائية في الإمارات العربية المتحدة بحلول عام 2026 إلى 5 مليارات دولار أمريكي، ومن المتوقع أيضًا أن يصل إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية إلى حوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلاً ارتفاعاً من حوالي 4.3% في عام 2018.

تلعب دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً بارزاً على المستوى الإقليمي في النظام البيئي للرعاية الصحية، حيث يوجد 44 من أفضل 100 من أبرز مقدمي الرعاية الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دولة الإمارات العربية المتحدة. من المُتوقع، بالإضافة إلى ما سبق، أن يلعب سوق الرعاية الصحية في دبي دوراً محورياً في نمو قطاع الرعاية الصحية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 144 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 243 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023. لتلبية هذا الطلب المتزايد، سوف تحتاج دبي بمفردها إلى 8300 طبيب إضافي و8800 ممرضة بحلول عام 2025. في عام 2021، أنفق السياح 198 مليون دولار أمريكي على الرعاية الصحية في دبي، مما يعكس مكانة الإمارة المتنامية كوجهة للسياحة العلاجية.

من المُتوقع أن تصل الإيرادات الإجمالية في قطاع الرعاية الصحية في الإمارات العربية المتحدة إلى 10.7 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025، مما يؤكد التزام الإمارات العربية المتحدة بأن تصبح لاعباً محورياً في سوق الرعاية الصحية العالمية وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار.

المصدر: وزارة الاقتصاد (الإمارات العربية المتحدة) / سفارة الإمارات العربية المتحدة

التجارة الإلكترونية

يشهد قطاع التجارة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة نمواً سريعاً، مما يوفر فرصاً استثمارية واعدة. حيث ارتفعت مبيعات التجارة الإلكترونية بين عامي 2019 و2021 بنسبة 92%، لتصل إلى 5 مليارات دولار أمريكي في عام 2021، مسجلةً ارتفاعاً من 2.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019. و من المتوقع أن ينمو السوق بشكل أكبر، حيث من المتوقع أن تصل الإيرادات إلى 8 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2025، ويعود هذا النمو إلى العدد الكبير من السكان المتصلين بالإنترنت، حيث يستخدم 99.01% من سكان الإمارات الإنترنت و58.1% منهم يستخدمون الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة. وعلاوة على ذلك، استخدم 88% من سكان الإمارات العربية المتحدة طريقة دفع حديثة واحدة على الأقل، وأكثر من 50% منهم مستخدمون نشطون للمحافظ الرقمية.

يُعد التحول من الدفع النقدي إلى المدفوعات الرقمية تحولاً هاما، حيث يستخدم 75% من المستهلكين الرقميين بطاقات الائتمان/الخصم لإجراء المعاملات عبر الإنترنت ويعتمد 21% منهم على المحافظ الرقمية. كذلك يدعم التفاعل الكبير على وسائل التواصل الاجتماعي التجارة الإلكترونية، حيث يستخدم 73% من المستخدمين موقع فيسبوك عدة مرات في اليوم ويستخدمه 68% للتعرف على العلامات التجارية. كما تعززت مكانة التجارة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة من خلال الزيادة المتوقعة في معدل الإنفاق الفردي بنسبة 66% على مدى السنوات الثلاث المقبلة، والميل القوي نحو التسوق عبر الحدود، وبصفة خاصة من الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: وزارة الاقتصاد (الإمارات العربية المتحدة) / سفارة الإمارات العربية المتحدة

الاحتفاظ بالمواهب

إن التركيز الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة على جذب واستبقاء المواهب العالمية جعل منها وجهة رئيسية للمهنيين الذين يبحثون عن فرص عمل وجودة حياة عالية. تحتل دبي وأبو ظبي باستمرار مراتب متقدمة بين أكثر المدن المرغوبة على مستوى العالم، حيث تظهر كلتا المدينتين في المراكز العشرة الأولى على مستوى مجموعة المدن المناظرة لهما وفقًا لتقرير شركة بوسطن كونسلتينج جروب لعام 2023. تبرز جاذبية دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً من خلال التدفق الصافي لعدد 23,000 من المتخصصين المهرة في مجالات متطورة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والأمن السيبراني بين يناير 2020 وأبريل 2021، وفقًا لتقرير منصة لينكد إن. يعكس هذا التدفق التزام الدولة باحتضان التقنيات المستقبلية، حيث ضاعفت القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة مهاراتها الرقمية من عام 2015 إلى عام 2020. تتجلى ريادة دولة الإمارات العربية المتحدة في الابتكار والقدرة التنافسية للمواهب في حصولها على المركز الأول في الشرق الأوسط في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2021 وموقعها بين أفضل 25 دولة في مؤشر تنافسية المواهب العالمي لعام 2022. حلت دبي وأبو ظبي في المرتبتين الثالثة والخامسة على التوالي كأكثر الوجهات المرغوبة في العالم للعمال الأجانب، وفقًا لمسح بوسطن كونسلتينج جروب لتنقل القوى العاملة لعام 2020، مما يعزز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز عالمي للمواهب.

المصدر: وزارة الاقتصاد (الإمارات العربية المتحدة) / سفارة الإمارات العربية المتحدة

القطاعات الواعدة في الكويت

أبرز القطاعات الواعدة في دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت)

الكويت

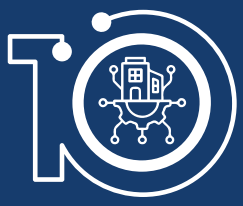

البنية التحتية والتشييد

قطاع الخدمات البيئية

قطاع النقل الجوي والبحري والبري

قطاع الرعاية الصحية والمستحضرات الدوائية

قطاع الخدمات المالية والمصرفية

البنية التحتية والتشييد

ينمو قطاع البنية التحتية في الكويت بوتيرة سريعة لتلبية متطلبات النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، حيث يتم ضخ استثمارات هائلة في مختلف القطاعات الفرعية، بما في ذلك محطات تحلية المياه وتوليد الطاقة وإنشاء المناطق الاقتصادية والصناعية. تتوافق هذه التطورات مع رؤية الكويت 2035، التي تعطي الأولوية للبنية التحتية المستدامة وتدعم أهداف التنمية المستدامة 2030 لدولة الكويت، وعلى سبيل المثال، تركز الكويت على تعزيز موارد المياه والطاقة، بهدف زيادة إنتاج المياه العذبة وتلبية 15٪ من الطلب على الطاقة من خلال مصادر متجددة بحلول عام 2035. توفر هذه المبادرات فرصاً كبيرة للمستثمرين المهتمين بالمساهمة في تطوير البنية التحتية في الكويت.

يوفر قطاع البنية التحتية في الكويت أيضاً فرص استثمارية واعدة في توليد الطاقة، سواء من مصادر الوقود التقليدية أو الطاقة المتجددة. مع توقع نمو إنتاج الكهرباء بشكل كبير بحلول عام 2028 ليصل إلى 100126 ميجاوات في الساعة، فهناك طلب واضح على مرافق توليد الطاقة الجديدة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير المناطق الاقتصادية والصناعية الجديدة في جميع أنحاء البلاد من شأنه أن يلبي احتياجات مختلف الصناعات التنافسية، مما يخلق المزيد من فرص الاستثمار. تقع هذه المناطق في مواقع استراتيجية في شمال وجنوب وغرب الكويت، مما يُسهل الوصول إليها ويجعلها مؤهلة للنمو. بالنسبة للمستثمرين الذين يتطلعون إلى دخول سوق يتمتع بدعم حكومي قوي وآفاق نمو طويلة الأجل، فإن مشاريع البنية التحتية في الكويت تقدم فرصة جذابة.

المصدر: Kuwait Direct Investment Promotion Authority

قطاع الخدمات البيئية

تقدم الكويت فرص استثمارية واعدة في قطاع الخدمات البيئية، وبصفة خاصة في مجال إعادة تدوير وإدارة النفايات الصلبة، ومع إنتاج أكثر من 18.6 مليون طن من النفايات الصلبة في عام 2019 وإعادة تدوير 20% فقط منها، فإن البلاد لديها مجال كبير للتحسن في هذا المجال. لقد نما قطاع إدارة النفايات الصلبة بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 10.2%، مما يشير إلى زيادة الطلب على الحلول والتقنيات المبتكرة للتعامل مع هذه النفايات بشكل فعال. يحظى المستثمرون بفرصة دخول سوق لا يتعامل مع التحديات البيئية المهمة فحسب، بل يقدم أيضاً عوائد مجزية حيث تعطي الكويت الأولوية للممارسات المستدامة.

يشكل قطاع الطاقة الشمسية في الكويت مجالاً آخر جاهزاً للاستثمار، خصوصاً وأن الدولة تهدف إلى تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري. في الوقت الحالي، تحصل الكويت على 1% فقط من إجمالي الطاقة من مصادر متجددة، مما يدل على فجوة كبيرة وفرص هائلة للنمو. لقد وضعت الكويت أهدافاً طموحة لخفض انبعاثات الكربون بنسبة 7.4% بحلول عام 2035 وتحقيق أدنى مستوى ممكن من الانبعاثات بحلول عام 2050، مما يؤكد الحاجة إلى ضخ استثمارات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، ومع وضع هذه الأهداف في الاعتبار فهناك حاجة واضحة للاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وغيرها من مشاريع الطاقة المتجددة. يوفر هذا القطاع للمستثمرين فرصة لأن يكونوا جزءاً من انتقال الكويت إلى الاعتماد على الطاقة المستدامة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية طويلة الأجل للبلاد.

في مجال معالجة مياه الصرف الصحي، تسعى الكويت أيضاً إلى تعزيز قدرتها على إدارة الأعداد المتزايدة من سكانها وكذلك الأنشطة الصناعية. من المُتوقع أن تزيد قدرة معالجة مياه الصرف الصحي في البلاد إلى 1.35 مليون متر مكعب يومياً من خلال تنفيذ مشاريع جديدة.

يتيح هذا التوسع للمستثمرين الفرصة للمساهمة في البنية التحتية الأساسية التي تدعم إدارة المياه المستدامة، وهي عنصر أساسي في استراتيجية الكويت البيئية. و نظراً لالتزام الكويت بتحسين تأثيرها البيئي وإدارة مواردها بكفاءة، فإن الاستثمار في مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي ينسجم تماماً مع أهداف الكويت للتنمية المستدامة.

المصدر: Kuwait Direct Investment Promotion Authority

قطاع النقل الجوي والبحري والبري

يوفر قطاع النقل في الكويت فرصًا استثمارية واعدة، مدعومًا بمشاريع توسعية تهدف إلى تعزيز الترابط الإقليمي والتجارة الدولية. حيث تسهم هذه الاستثمارات في تحسين جودة حياة السكان، وتطوير شبكات التجارة العالمية، ودعم التنوع الاقتصادي. يأتي هذا التوجه كجزء من التزام الكويت بتطوير بنيتها التحتية للنقل بما يتماشى مع رؤية الكويت 2035 وأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الابتكار والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز البنية التحتية المتطورة.

يوفر قطاع النقل البحري فرصاً ثمينة، حيث تم تخصيص أكثر من 4.3 مليار دولار أمريكي لتطوير البنية التحتية للموانئ. تعاملت موانئ الكويت مع ما يقرب من 46.5 مليون طن من البضائع في عام 2019، مما يسلط الضوء على الدور المهم الذي تلعبه هذه المرافق في ديناميكيات التجارة في المنطقة.

في مجال النقل البري، تضخ الكويت استثمارات هائلة في أنظمة النقل السريع والسكك الحديدية، حيث تم تخصيص أكثر من 30 مليار دولار أمريكي لنظام النقل السريع في العاصمة الكويتية ومشاريع السكك الحديدية الوطنية الكويتية، ومع تخصيص أكثر من 750 ألف متر مربع من الأراضي لإدارة المرافق، فهناك فرص حقيقية للعقود طويلة الأجل، مما يجعل القطاع واعداً للاستثمار.

وكذلك يتمتع قطاع النقل الجوي أيضاً بإمكانيات واعدة، حيث استقبل مطار الكويت الدولي 15.5 مليون مسافر في عام 2019، ومع تطوير الدولة للبنية التحتية للطيران، هناك فرص للمستثمرين للحصول على عقود إدارة مرافق طويلة الأجل في المنطقة.

المصدر: Kuwait Direct Investment Promotion Authority

قطاع الرعاية الصحية والمستحضرات الدوائية

يوفر قطاع الرعاية الصحية في الكويت فرصاً استثمارية هائلة، معززًا بأحد أعلى معدلات الإنفاق على الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومع النمو السكاني وزيادة المستجدات الصحية، يتزايد الطلب على البنية التحتية المتقدمة للرعاية الصحية. يتجلى التزام الحكومة الكويتية بالرعاية الصحية في تخصيص ميزانية تبلغ 8.9 مليار دولار أمريكي لميزانية 2021-2022، مما يعكس زيادة تبلغ 12.93٪ عن العام السابق. يتمثل هذ الاستثمار كجزء من رؤية الكويت 2035، والتي تعطي الأولوية للرعاية الصحية عالية الجودة وتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة العالمية.

أحد المجالات الرئيسية للاستثمار في هذا القطاع هو تصنيع الأدوية، حيث يوجد حالياً في الكويت مصنع واحد فقط للأدوية، مما يخلق فرصاً كبيرة للمستثمرين لدخول السوق، وخاصة في إنتاج أدوية generic drugs. على الرغم من وجود شركات الأدوية العالمية الكبرى مثل فايزر وأسترازينيكا ونوفارتس، إلا أنها تعمل من خلال شراكات محلية، مما يؤكد على إمكانية إنشاء تصنيع محلي للحد من الاعتماد على الواردات وتلبية الطلب المتزايد.

وبالإضافة إلى الأدوية، هناك فرص كبيرة في مجال تطوير وتوسيع المستشفيات، حيث خصصت الحكومة 538.2 مليون دولار أمريكي للمستشفيات التخصصية و5.04 مليار دولار أمريكي للمستشفيات العامة. تهدف هذه الاستثمارات إلى تعزيز خدمات الرعاية الصحية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان. بالرغم من ارتفاع نسبة أسرة المستشفيات في الكويت مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنها لا تزال أقل من معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبالتالي هناك مجال واسع لمزيد من التطوير في هذا القطاع، ويمكن للمستثمرين المساهمة في تحقيق أهداف الرعاية الصحية في الكويت من خلال المشاركة في توسيع مرافق المستشفيات وتحسين الوصول إلى الرعاية الطبية عالية الجودة.

المصدر: Kuwait Direct Investment Promotion Authority

قطاع الخدمات المالية والمصرفية

تتبوأ الكويت مكانة رائدة في ثورة الخدمات المصرفية الرقمية وذلك بفضل التوجه الاستراتيجي لبنك الكويت المركزي نحو الحداثة، ومع امتلاك 79.8% من السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً لحسابات مصرفية، وبينما أعرب 80-90% من الأشخاص عن استعدادهم لتبني حلول الخدمات المصرفية الرقمية، فإن وتيرة الطلب على هذه الخدمات في تزايد سريع.
كما أن القطاع المالي في الكويت مزدهر، حيث أفادت البنوك بحدوث زيادة في أعداد العملاء والإيرادات والودائع والربحية بسبب تبني الخدمات المصرفية الرقمية. ينسجم هذا التحول الرقمي المستمر تماماً مع رؤية الكويت 2035، مما يوفر بيئة واعدة للابتكار والنمو في الخدمات المالية.
كما يقدم قطاع التأمين في الكويت فرصاً استثمارية جذابة، مدعومة بالإصلاحات التنظيمية والسوق المتنامية، وفي ظل وجود 37 شركة تأمين تعمل في البلاد، بما في ذلك 15 شركة تأمين تكافلي، فقد شهد هذا القطاع نمواً كبيراً، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتوبة من 0.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 1.136 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 9.2٪. حيث يهيمن على السوق التأمين على الأضرار (غير الحياة)، والذي يشكل 89.1٪ من إجمالي القطاع.
وعلاوة على ما سبق، تزدهر قطاعات التمويل الاستهلاكي وخدمات الوساطة في الكويت، حيث ينمو التمويل الاستهلاكي بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.7٪، حيث ارتفع من 36.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 47.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020، كما ارتفع إلى 51.3 مليار دولار أمريكي بحلول أغسطس 2021.
تمثل القروض 88.7٪ من إجمالي التمويل الاستهلاكي، حيث تمثل القروض الاستهلاكية 37.3٪ من إجمالي القروض المُقدمة من القطاع المصرفي. مع وجود سعر ساري للفائدة يبلغ 6.0% وسوق وساطة مُنظمة بشكل جيد فهناك إمكانات كبيرة للمستثمرين للمشاركة في أنشطة التمويل الاستهلاكي والوساطة المالية، كما شهد حجم الأوراق المالية المتداولة في بورصة الكويت زيادة كبيرة، حيث بلغ 84.6 مليار سهم في عام 2021، ارتفاعاً من 52 مليار في عام 2020 و39 مليار في عام 2019.

المصدر: Kuwait Direct Investment Promotion Authority

القطاعات الواعدة في عمان

أبرز القطاعات الواعدة في دول مجلس التعاون الخليجي (عمان)

عمان

الاقتصاد الدائري

الرعاية الصحية

الصناعات التحويلية

الطاقة المتجددة

السياحة

الاقتصاد الدائري

تستهدف عُمان تحويل 80% من النفايات الصلبة البلدية وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها بحلول عام 2030، حيث تخطط البلاد لخفض نصيب الفرد من النفايات من 1.2 كجم/يوم إلى أقل من 1 كجم/يوم بحلول عام 2040. تخلق هذه الأهداف فرصاً استثمارية واعدة في البنية التحتية لإدارة النفايات وتقنيات إعادة التدوير، بما يتماشى مع رؤية عُمان لمستقبل مستدام.

ويعزز تركيز البلاد على الاقتصاد الدائري على الحاجة إلى منتجات شديدة التحمل وقابلة لإعادة الاستخدام والتدوير، حيث يقدم هذا التحول فرصاً للمستثمرين لتطوير مواد مبتكرة وتصميمات لمنتجات مستدامة تقلل من الاعتماد على الموارد غير المتجددة وتدعم أهداف عُمان المتعلقة بخفض الكربون.

إن انتقال عُمان من إدارة النفايات التقليدية إلى نموذج إعادة تدوير الموارد، بهدف عدم إرسال أي نفايات إلى مكبات النفايات، يوفر فرص ملائمة للاستثمار في التقنيات التي تدعم إعادة التدوير ، حيث يمكن للمستثمرين أن يلعبوا دوراً مهماً في انتقال عُمان إلى اقتصاد أكثر استدامة ومرونة.

المصدر: Invest Oman

الرعاية الصحية

قطاع الرعاية الصحية في عُمان يشهد تطورًا ملحوظًا ، حيث يضم أكثر من 70 ألف موظف و88 مستشفى توفر ما يزيد عن 7000 سرير. و في عام 2022، بلغ حجم الإنفاق على الرعاية الصحية 4.9 مليار دولار. ومع توقع زيادة الطلب على الأسرّة في المستشفيات بمعدل نمو سنوي مركب قدره 3.2%، يُتوقع الحاجة إلى إضافة 1100 سرير جديد خلال السنوات القادمة لدعم هذا التوسع.

. يسلط إدخال التأمين الصحي الإلزامي في عام 2019 ونظام التأمين الصحي الموحد "ضماني"، والذي يربط 1700 مقدم رعاية صحية، الضوء على الطلب المتزايد على خدمات الرعاية الصحية. بالإضافة إلى ما سبق، سوف تحتاج عُمان إلى 13000 من المهنيين الطبيين بحلول عام 2040، مما يوفر فرصاً استثمارية واعدة في البنية التحتية للرعاية الصحية، وتنمية القوى العاملة، وتقديم الخدمات.

مع تطلع البلاد إلى المستقبل فهناك تركيز ملحوظ على التحول الرقمي في مجال الرعاية الصحية في عُمان، وخاصة في مجال التطبيب عن بعد، والوحدات الطبية المتنقلة، والتكنولوجيا الطبية، والتي تهدف إلى تعزيز رعاية المرضى وسهولة وصولهم إليها. كما إن تركيز الحكومة العمانية على تعزيز البحوث الصحية، وبصفة خاصةً في مجال التكنولوجيا الطبية الحيوية والمستحضرات الصيدلانية، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بتصنيع المعدات الطبية محلياً، يمثل فرصاً كبيرة للاستثمار في الابتكار والإنتاج. هناك أيضاً طلب متزايد على خدمات الرعاية الصحية المتخصصة، مثل طب الأطفال وأمراض النساء والأورام، إلى جانب زيادة الاستثمار في الرعاية الصحية الأولية والوقاية من الأمراض لتخفيف العبء على المستشفيات، وعلاوة على ذلك، فإن الاهتمام المتزايد بتعزيز المناعة والفيتامينات والمكملات الغذائية والعلاجات الغذائية يدل على إمكانات توسع السوق في قطاع الصحة.

المصدر: Invest Oman

الصناعات التحويلية

ساهم قطاع الصناعات التحويلية في عُمان بشكل مؤثر في الاقتصاد، حيث أضاف 8 مليار دولار أمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 ووفر وظائف لأكثر من 225 ألف شخص في عام 2022. شهد هذا القطاع ارتفاعاً ملحوظاً في الصادرات غير النفطية، مع حدوث زيادة كبيرة بنسبة 15% من يوليو 2021 إلى يوليو 2022. ارتفعت المنتجات المعدنية، في إطار هذا النمو، بنسبة 165%، ومنتجات البلاستيك والمطاط بنسبة 57.1%، والمعادن الأساسية بنسبة 32.5%. حيث تؤكد هذه الأرقام على التوسع الشامل في الصناعات التحويلية في عُمان، معززًا بجهود التنويع الاقتصادي والموارد الطبيعية المتوفرة في البلاد.

و مع تطلع البلاد إلى المستقبل، من المُتوقع أن يستفيد قطاع الصناعات التحويلية في عُمان من الموارد الطبيعية المتوفرة في البلاد، مع التركيز على صناعات مثل البتروكيماويات والتشييد ومواد البناء مثل الأسمنت والرخام والجبس. كما يستهدف هذا القطاع أيضاً النمو في الصناعات كثيفة رأس المال، بما في ذلك إنتاج المعدات الكهربائية والآلات وبناء السفن، وبالإضافة إلى ذلك، ومع تبني الثورة الصناعية الرابعة، هناك فرص واعدة للاستثمار في المجالات القائمة على المعرفة مثل المستحضرات الدوائية والمعدات الطبية والطاقة المتجددة وإعادة التدوير.

المصدر: Invest Oman

الطاقة المتجددة

تحقق عُمان تقدماً ملحوظاً في قطاع الطاقة المتجددة، حيث تهدف إلى توليد 30٪ من الكهرباء في البلاد من مصادر متجددة بحلول عام 2023. تستفيد الدولة من مواردها الطبيعية الغنية، بما في ذلك أكثر من 50000 كيلومتر مربع من الأراضي المثالية لتطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بما يقود عُمان إلى مستقبل مُستدام للطاقة. وتماشياً مع هذا التوجه، أنشأت الحكومة (شركة هيدروجين عُمان)، وهي كيان مخصص للإشراف على وقيادة التحول في مجال الطاقة في البلاد، مع التركيز بشكل خاص على تطوير انتاج الهيدروجين الأخضر، وهو مجال رئيسي للنمو في سوق الطاقة العالمية.

يتجلى التزام عُمان بأن تصبح دولة رائدة في مجال الطاقة المتجددة في تحالفها الوطني للهيدروجين (Hy-Fly) الذي يجمع بين المؤسسات العامة والخاصة بهدف دعم وتسريع تنفيذ مشاريع الهيدروجين الأخضر. حيث يُعد هذا التحالف خطوة مهمة تهدف إلى تعزيز مكانة عُمان كلاعب رئيسي في اقتصاد الهيدروجين الناشئ.

و حققت البلاد تقدمًا ملحوظًا في مجال الطاقة المتجددة، حيث احتلت المرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقًا لتقرير مؤسسة بلومبرج لأبحاث الطاقة الجديدة، بفضل جهودها في التحول نحو الطاقة النظيفة. كما وضعت عُمان هدفًا طموحًا لتحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2050، مما يعكس التزامها بالاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية طويلة الأجل.

المصدر: Invest Oman

السياحة

يقدم قطاع السياحة في عُمان فرص استثمارية جذابة، وخصوصاً في ظل سعي الدولة إلى تعزيز مكانتها السياحية الدولية بعد جائحة كوفيد19-. ساهمت السياحة في عام 2021 بنسبة 2.4٪ في الناتج المحلي الإجمالي الوطني، والقطاع مُهيأ للنمو بشكل كبير. شهد عدد الحجوزات في الفنادق للسياح الأوروبيين زيادة ملحوظة بنسبة 578٪ بين يناير وسبتمبر 2022، مما يدل على الاهتمام المتزايد بعُمان كوجهة سفر، كما سجل مطار مسقط الدولي زيادة بنسبة 200٪ في حركة الركاب في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2022 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021، مما يعكس جاذبية البلاد المتزايدة للمسافرين الدوليين.

تعطي الحكومة العمانية، من خلال الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران)، الأولوية لتطوير تجارب السياحة الفاخرة وسياحة المغامرات والسياحة البيئية، ومن المُتوقع أن تصبح المشاريع البارزة مثل مشروع مدينة العرفان متعدد الاستخدامات الذي تبلغ قيمته 12.9 مليار دولار أمريكي، والمعروف أيضًا باسم "مدينة المستقبل"، من عوامل الجذب الرئيسية، وبالإضافة إلى ذلك، من المُرجح أن يؤدي القرار الاستراتيجي الذي اتخذته سلطنة عُمان بالسماح لمواطني 103 دولة بالدخول لأراضيها لمدة تصل إلى 14 يوماً بدون تأشيرة إقامة، إلى حدوث زيادة كبيرة في أعداد السياح، بما يدفع هذا القطاع نحو النمو بشكل أوسع. و تهدف الاستراتيجية الوطنية للسياحة في عُمان أيضاً إلى خلق 500 ألف فرصة عمل في القطاع بحلول عام 2040، مما يؤكد التزام الدولة بخلق سياحة مُستدامة وحيوية.

المصدر: Invest Oman

القطاعات الواعدة في قطر

أبرز القطاعات الواعدة في دول مجلس التعاون الخليجي (قطر)

قطر

الأمن السيبراني

المستحضرات الدوائية

التكنولوجيا النظيفة

التجارة الإلكترونية

إدارة النفايات

الأمن السيبراني

تشهد قطر نهضة متسارعة كدولة رائدة في الاستثمار في قطاع الأمن السيبراني في منطقة الشرق الأوسط، حيث من المُتوقع أن ينمو الإنفاق في هذا القطاع بشكل كبير ليصل إلى أكثر من 1.64 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2026. و يدعم هذا النمو استراتيجية قطر الوطنية للأمن السيبراني، والتي تتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 وتهدف إلى إنشاء فضاء إلكتروني آمن لحماية المصالح الوطنية، كما و يدعم هذه الاستراتيجية إطار قانوني قوي ومراكز بحثية متقدمة مثل معهد قطر لبحوث الحوسبة (QCRI) والمؤسسات التعليمية مثل أكاديمية قطر للأمن السيبراني (QCA). تجعل هذه المبادرات، بالإضافة إلى الدعم الحكومي القوي والبنية التحتية الحديثة، من قطر وجهة واعدة لشركات الأمن السيبراني التي تتطلع إلى الاستثمار في سوق ذات إمكانيات نمو كبيرة.

إن التزام قطر بتبني التقنيات الرقمية وإنشاء بنية تحتية تكنولوجية قوية يوفر فرصاً استثمارية واعدة، وبصفة خاصة في القطاعات التي تتطلب قدرات تكنولوجية متقدمة. حيث حلت قطر في المرتبة الرابعة عالمياً في تبني الجيل الخامس وسرعة الإنترنت، مع انتشار الإنترنت بنسبة تقارب 99٪، كما أنها دولة رائدة في البنية التحتية التكنولوجية في دول مجلس التعاون الخليجي. و يتم دعم تركيز الدولة على دمج التكنولوجيا المتقدمة في مختلف القطاعات من خلال أول قانون لحماية البيانات على المستوى الوطني في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يوفر بيئة عمل آمنة لشركات التكنولوجيا.

المصدر: Invest Qatar

المستحضرات الدوائية

إن سوق المستحضرات الدوائية العالمي مُهيأ للنمو بصورة هائلة، مدفوعاً بزيادة حجم الطبقة المتوسطة وزيادة أعداد السكان المسنين. توفر قطر من خلال استثماراتها الكبيرة في البنية التحتية الطبية والبحث والتطوير بيئة واعدة للمستثمرين الأجانب. حيث إن نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في قطر هو الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنها تحتل المرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنية التحتية الصحية. كما تكتسب العاصمة القطرية الدوحة، التي منحتها منظمة الصحة العالمية لقب "مدينة صحية"، زخماً كوجهة للسياحة العلاجية، مما يجعل قطر سوقاً جاذباً للاستثمارات في مجال المستحضرات الدوائية.

تدعم استراتيجية قطر الوطنية للصحة 2018- 2022 هذا القطاع من خلال تشجيع الاستثمار الخاص في مجال الرعاية الصحية. من المُتوقع أن ينمو الإنفاق الحكومي على الصحة بنسبة 5٪ سنوياً حتى عام 2025، مع توقع زيادة إنفاق القطاع الخاص على الرعاية الصحية بنسبة 9.6٪ سنوياً. و تتميز الدولة ببنية متكاملة لتوزيع المستحضرات الدوائية، مما يعزز توفر خدمات الرعاية الصحية ويفتح العديد من الفرص الاستثمارية. كما تسهم الشراكات مع جهات مثل مؤسسة قطر ومركز السدرة للطب والبحوث في تعزيز الابتكار وتحفيز النمو في هذا القطاع الحيوي.

كما توفر قطر إطارًا قانونيًا قويًا يضمن حماية الملكية الفكرية والتصاميم الصناعية، مما يعزز استقرار السوق أمام شركات الأدوية. و تفرض وزارة الصحة العامة لوائح صارمة لتنظيم استيراد الأدوية وتصديرها وتوزيعها، مما يضمن سوقًا منظمًا وفعالاً. بالإضافة إلى ذلك، تسهم المواءمة المتزايدة للتشريعات داخل دول مجلس التعاون الخليجي في تقليل العقبات أمام المستثمرين الأجانب.

المصدر: Invest Qatar

التكنولوجيا النظيفة

إن التزام قطر بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة يوفر فرصاً استثمارية جذابة، وبصفة خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء. تهدف استراتيجية قطر الوطنية للبيئة وتغير المناخ إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25٪ بحلول عام 2030 وزيادة استخدام الطاقة المتجددة في إجمالي توليد الطاقة. و من خلال خططها للحفاظ على أكثر من 25٪ من أراضيها وتعزيز إدارة المياه من خلال تقنيات تحلية المياه المتقدمة، استطاعت قطر أن تتبوأ مكانة رائدة في مجال الإدارة البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إن تركيز الحكومة على دمج الاستدامة في التخطيط الوطني وتخطيط المشروعات يجعل من قطر وجهة جاذبة للمستثمرين في مبادرات الطاقة المتجددة وإدارة النفايات والاقتصاد الدائري.

يوفر قطاع الطاقة في قطر أيضاً إمكانات استثمارية كبيرة، وبصفة خاصة في الموارد المتجددة. تعمل قطر على زيادة قدرتها من الطاقة الشمسية، حيث تساهم مشاريع كبرى مثل محطة الخرسعة للطاقة الشمسية في تحقيق هدف الدولة بإضافة 800 ميغاواط من الطاقة المتجددة. تؤكد استراتيجية قطر للاستدامة، التي تتضمن خفض كثافة الكربون في منشآت الغاز الطبيعي المسال بنسبة 35% وتنفيذ تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه، على التزام الدولة بخفض بصمتها الكربونية. تساهم هذه المبادرات في تكوين بيئة مواتية للاستثمار في الطاقة الشمسية واحتجاز الكربون وغيرها من التكنولوجيا الخضراء.

وعلاوة على ما سبق، فإن جهود قطر في مجال المدن الذكية والتنمية الحضرية المستدامة يتم دعمها من خلال مبادرات مثل مشروع مشيرب قلب الدوحة، والذي يُعد أول مشروع مستدام لتجديد المدن على مستوى العالم، والمباني الموفرة للطاقة والتي تستهدف الحصول على شهادة القيادة في الطاقة والتصميم البيئي. كما تدعم هيئة المناطق الحرة في قطر تسويق تطبيقات المدن الذكية والتقنيات المُستدامة، وتقدم حوافز مثل التخفيضات الضريبية والدعم. تؤدي هذه العوامل، إلى جانب الإطار القانوني القوي في قطر والسياسات الحكومية الداعمة، إلى إنشاء بيئة جاذبة للاستثمار في قطاعي التكنولوجيا المستدامة والمدن الذكية المزدهرين في البلاد.

المصدر: Invest Qatar

التجارة الإلكترونية

من المُتوقع أن يشهد قطاع التجارة الإلكترونية في قطر نمواً كبيراً، مدفوعًا بمعدلات انتشار عالية للإنترنت والهواتف المحمولة في البلاد، والتي تُعد من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم. يوفر تصنيف الدولة في المركز الرابع في أعلى نسبة لنصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي والريادة في تكنولوجيا الجيل الخامس أساساً قوياً للتوسع في التجارة الإلكترونية. لا يزال هذا القطاع، على الرغم من هذه الإمكانات، بحاجة إلى المزيد من التطوير، مما يوفر فرصاً كبيرة للاستثمار في التجارة الإلكترونية. من المُتوقع أن يصل سوق التجارة الإلكترونية في قطر إلى 4.2 مليار دولار بحلول عام 2024، مع معدل نمو يقدر بنحو 9.4٪ سنوياً من عام 2024 إلى عام 2029، ويرجع ذلك إلى وجود 40٪ من السكان تقل أعمارهم عن 30 عاماً بالإضافة إلى أن البلاد بها أعلى معدل إنفاق للمستهلك الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا المزيج من القوة الشرائية العالية للمستهلكين وإمكانات السوق غير المُستغلة يجعل قطر وجهة جاذبة لاستثمارات التجارة الإلكترونية.

يتجلى التزام قطر بتعزيز نظامها البيئي الرقمي من خلال مبادرات مثل رؤية قطر الوطنية 2030، والتي تهدف إلى أن تكون البلاد واحدة من أكثر الدول تقدماً في العالم. يدعم قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية في قطر، الذي تشرف عليه وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، هذا الهدف من خلال تعزيز بيئة التجارة الإلكترونية الآمنة والفعالة. كما تم تصميم برامج مثل "ثقة"، وهو برنامج علامة تجارية للتجارة الإلكترونية في قطر ومبادرات الدعم الأخرى لبناء الثقة وتعزيز أفضل الممارسات بين التجار في مجال التجارة الإلكترونية، مما يسهل نمو القطاع.

تعزز البنية التحتية الممتازة في قطر من جاذبية البلاد كوجهة استثمارية، حيث حلت الدولة في المرتبة الأولى عالمياً في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب توفر مرافق لوجستية ذات مستوى عالمي بما في ذلك أفضل شركة طيران شحن على مستوى العالم، وثاني أفضل مطار، وثامن أكبر ميناء حاويات في ميناء حمد. توفر المناطق الاقتصادية الخاصة مثل شركة "مناطق" وهيئة المناطق الحرة في قطر بنية تحتية متقدمة ووصولاً سلساً إلى الأسواق المحلية والإقليمية، مما يجعل قطر مركزاً استراتيجياً للتجارة الإلكترونية والأعمال التجارية ذات الصلة.

المصدر: Invest Qatar

إدارة النفايات

يوفر قطاع إدارة النفايات في قطر فرصاً استثمارية واعدة، معززًا بالتزام الدولة بالاستدامة البيئية والأهداف الطموحة بموجب رؤية قطر الوطنية 2030. تنتج البلاد ما يقرب من 8 ملايين طن متري من النفايات الصلبة سنوياً، ويأتي ما يقرب من نصفها من أنشطة التشييد، لذلك أطلقت قطر البرنامج الوطني المتكامل لإدارة النفايات الصلبة بهدف تحويل 95٪ من النفايات من مكبات النفايات وفصل 75٪ من النفايات بحلول عام 2030. يفتح هذا البرنامج آفاقاً للاستثمار في معالجة واستعادة المواد، مما يجعل قطر مركزاً واعداً لإدارة النفايات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يُعد قطاع إعادة التدوير في قطر مجالاً آخر مُهيأ للاستثمار، مدعوماً بجهود الحكومة لتعزيز الاستدامة من خلال مبادرات مختلفة. يهدف البرنامج المتكامل لفرز وإعادة تدوير المخلفات، الذي تم إطلاقه في عام 2021، إلى تقليل توليد النفايات وزيادة معدلات إعادة التدوير في جميع أنحاء البلاد. و تدعم استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر استخدام المواد المعاد تدويرها في مشاريع التشييد، مما يوفر فرصاً للشركات العاملة في مجال تكنولوجيا وخدمات إعادة التدوير. بالإضافة إلى ما سبق، يولد برنامج قطر الرائد لتحويل النفايات إلى طاقة أكثر من 30 ميغاواط من الكهرباء من النفايات، مما يدل على وجود فرص لمزيد من الاستثمارات في تكنولوجيا تحويل النفايات إلى طاقة داخل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

المصدر: Invest Qatar

4

الإحصاءات الاقتصادية والمالية لدول مجلس التعاون الخليجي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
(الأسعار الجارية، بالدولار الأمريكي) - توقعات 2025

الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي) - توقعات 2025

أبرز القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

البحرين

المؤسسات المالية

المملكة العربية السعودية

الأنشطة الحكومية

الإمارات العربية المتحدة

قطاع تجارة الجملة والتجزئة؛
إصلاح المركبات ذات
المحركات والدراجات النارية

الكويت

قطاع الإدارة العامة والدفاع
والضمان الاجتماعي

عمان

الأنشطة الخدمية

قطر

التشييد

البحرين

اقتصاد البحرين

تميز اقتصاد البحرين بأنه الأكثر تنوعاً بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك نظراً لنقاط القوة المتمثلة في قطاعات الخدمات المالية والابتكار التكنولوجي والصناعة والنقل اللوجستي، كما يُعد اقتصاد البحرين أحد أكثر الاقتصادات انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك لأن مملكة البحرين تتمتع بوضع جيد يتيح للمتداولين والمستثمرين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية وذلك بفضل اتفاقيات التجارة الحرة المعمول بها والبنية التحتية الممتازة والمؤسسات المالية القوية.

تهدف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 والتي ترتكز على مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة، إلى تحسين مستويات المعيشة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وخلق فرص عمل للمواطنين، كما وتنظر البحرين إلى الاستثمار الأجنبي على أنه عنصر أساسي في خطتها طويلة الأجل، وبالتالي فهي تلتزم بخلق المركز الأكثر جاذبية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط من خلال الاستفادة من المزايا الحالية المتوفرة في البلاد.

يشار إلى أن الحكومة الموقرة قد أعلنت عن خطة "التعافي الاقتصادي" والتي تتضمن عدداً من المبادرات التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد وخلق الفرص النوعية للمواطنين وهي مبنية على 5 أولويات كالتالي:

- خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل، وتهدف إلى توظيف 20,000 بحريني في الاقتصاد وتدريب 10,000 بحريني سنوياً حتى عام 2024.
- تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب استثمارات بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.
- تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى عبر إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي.
- تنمية القطاعات الواعدة بما يهدف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5 % في عام 2022.
- تعزيز مساعي الاستدامة المالية الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

المصادر: International Trade Administration, Ministry of Finance and National Economy, Ministry of Foreign Affairs, Bahrain EDB

الإحصاءات الاقتصادية العامة

الحكومة	(المساهمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
إجمالي الإنفاق الحكومي العام	29%
إجمالي الدين الحكومي العام	125%
إجمالي المدخرات الوطنية	35%
الإيرادات الحكومية العامة	21%

مؤشرات اقتصادية أخرى	
التضخم (ديسمبر 2023)	-0.3%*
إجمالي الاستثمار	28%

المصدر: *IMF – World Economic Outlook Database, April 2024 – Information and EGovernment Authority

الناتج المحلي الإجمالي في البحرين

من المُتوقع أن ينمو الاقتصاد البحريني بنسبة 3.16% في عام 2025، بحسب توقعات صندوق النقد الدولي.

	2021	2022	2023 ت	2024 ت	2025 ت
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	39.29	44.38	44.67	46.79	48.73
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	2.59	4.89	2.62	3.57	3.16
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية، بالدولار الأمريكي)	26,116	28,782	28,262	28,876	29,337
الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية (نسبة التغير %)	0.054	0.055	0.054	0.055	0.055

ملاحظة
ت = البيانات المُتوقعة
ف = البيانات الفعلية

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, April 2024

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع

يعتبر قطاع المؤسسات المالية هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 بنسبة 17.80%، يليه قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 16.10% ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 13.60%.

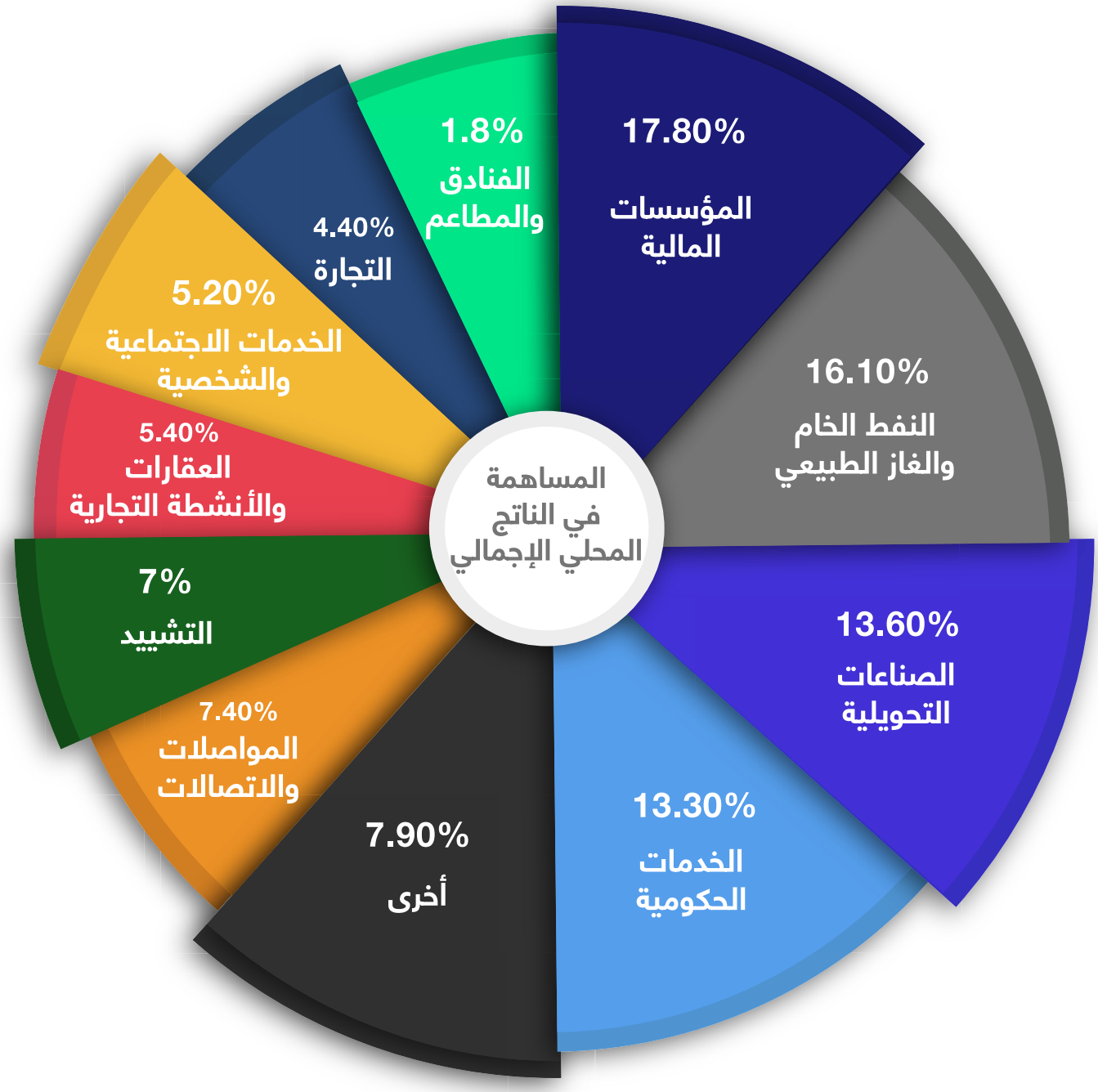

المصدر: Information and EGovernment Authority

الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين

استحوذ قطاع التمويل والتأمين على أعلى حصة من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2023، حيث بلغت 10.652 مليار دولار أمريكي، وهذه النسبة تشكل 66% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة. وبلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في قطاع الصناعات التحويلية نحو 2.204 مليار دولار أمريكي، وتشكل 14% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، كما تم ضخ 5% من إجمالي قيمة التدفقات الواردة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والتي بلغت 738 مليون دولار أمريكي.

أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في عام 2023
(مليون دولار أمريكي)

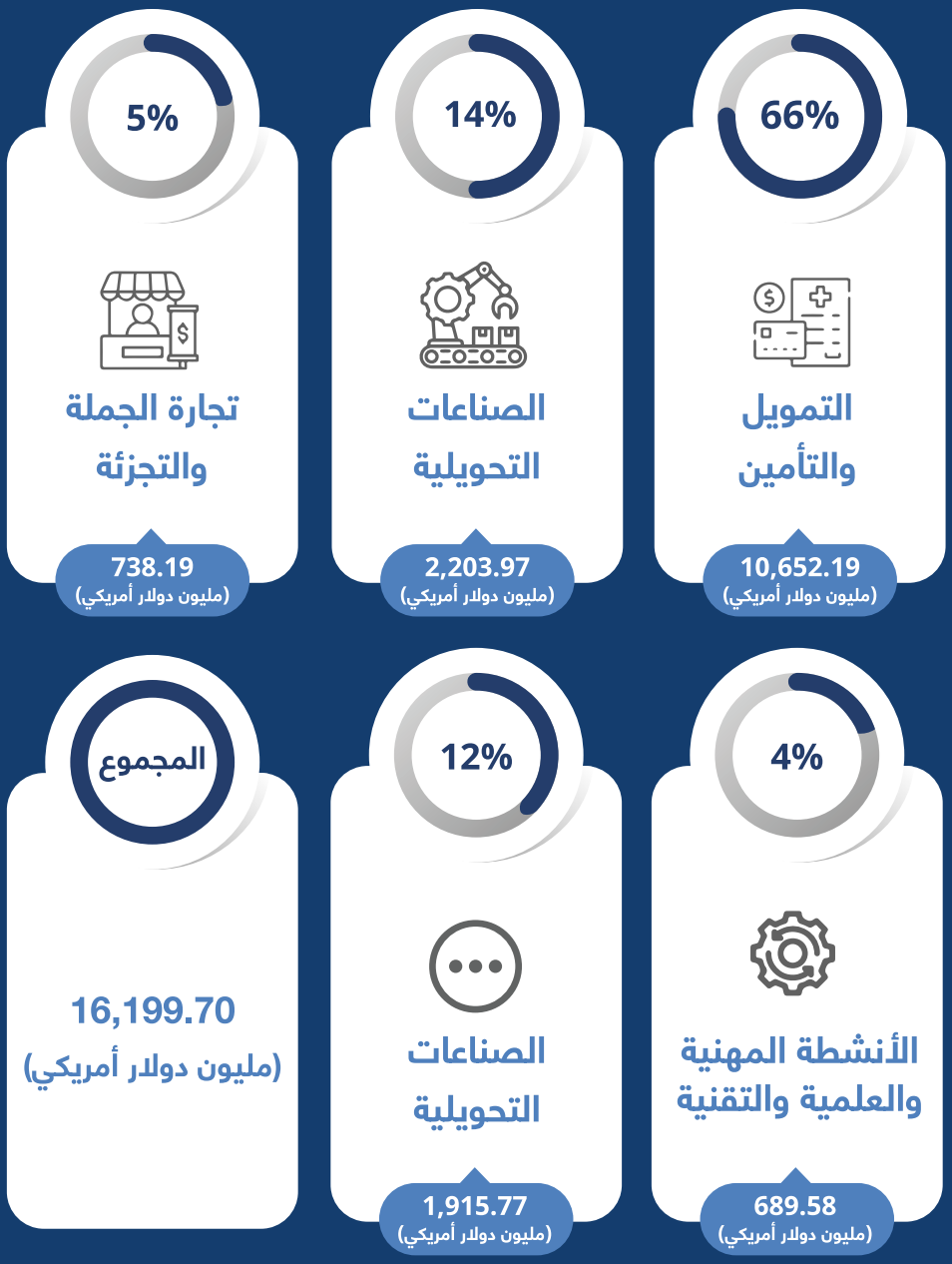

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

مميزات الاستثمار الأجنبي في البحرين

تتمتع القوى العاملة المحلية بمستوى عالي جداً من الحرفية وتعتبر من أفضل الكفاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يسمح للمستثمرين في مملكة البحرين الاستفادة من الملكية الأجنبية بنسبة 100% في عدد من الأنشطة الاقتصادية، دون الحاجة إلى شريك محلي.

سهولة الوصول إلى الأسواق الخليجية والتي تُقدر قيمتها بنحو 2 تريليون دولار وتضم 54 مليون مستهلك.

التكلفة السنوية لتشغيل أعمال التصنيع في البحرين أقل بنسبة 20-56٪ من نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي.

بشكل عام تعتبر مملكة البحرين من بين أفضل عشر وجهات جاذبة للعمالة الوافدة على مستوى العالم

المصدر: Bahrain EDB

المملكة العربية السعودية

اقتصاد المملكة العربية السعودية

يتميز اقتصاد المملكة بكونه أسرع الاقتصادات نموًا في مجموعة العشرين في عام 2022 ، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنحو 4.8 %، وتراجع معدلات البطالة بين السعوديين إلى أدنى مستوياتها التاريخية، إذ انخفضت إلى8% ، علماً أن مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل وصلت إلى مستوى قياسي بلغ نحو 37 % من 18 % عام 2017 ، متجاوزة نسبة 30 % المستهدفة ضمن رؤية السعودية 2030.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 19.269 مليار دولار أميركي في عام 2023، في حين بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة 12.304 مليار دولار أميركي.

ويُشار إلى أن المملكة العربية السعودية تشهد حاليًا تسارعًا في وتيرة التحول الرقمي وزيادة في مشاركة المرأة في سوق العمل، بالإضافة إلى إصلاحات في البيئة التنظيمية وبيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري، واستمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي . حيث تعمل رؤية السعودية 2030 على تأسيس اقتصاد حيوي ومتنوع، وتطوير الصناعات الواعدة، وجذب الاستثمارات، وتوفير فرص النمو لرواد الأعمال وفرص العمل للأفراد.

المصدر: IMF – Ministry of Finance KSA – General Authority of Statistics

الإحصاءات الاقتصادية العامة

الحكومة	(المساهمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
إجمالي الإنفاق الحكومي العام	32%
إجمالي الدين الحكومي العام	26%
إجمالي المدخرات الوطنية	33%
الإيرادات الحكومية العامة	30%

مؤشرات اقتصادية أخرى	
التضخم (ديسمبر 2023)	1.5%*
إجمالي الاستثمار	29%

المصدر: *IMF – World Economic Outlook Database, April 2024 – General Authority of Statistics

الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية

من المُتوقع أن ينمو اقتصاد المملكة العربية السعودية بنسبة 5.97% في عام 2025، بحسب توقعات صندوق النقد الدولي.

	2021	2022	2023 ت	2024 ت	2025 ت
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	874.16	1,108.57	1,067.58 ف	1,106.02	1,171
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	5.08	7.49	-0.76 ف	2.55	5.97
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية، بالدولار الأمريكي)	28,396	34,454	32,530	33,040	34,295
الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية (نسبة التغير %)	1.27	1.33	1.28 ف	1.27	1.30

ملاحظة

ت = البيانات المُتوقعة

ف = البيانات الفعلية

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, April 2024

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع

يُعد قطاع التعدين والمحاجر هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 بمبلغ 274,593 مليون دولار أمريكي، يليه قطاع الأنشطة الحكومية بمبلغ 167,275مليون دولار أمريكي، ثم الخدمات المالية والتأمين والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بمبلغ 122,863مليون دولار أمريكي.

تم تحويل الأرقام المذكورة أعلاه من العملة الوطنية إلى الدولار الأمريكي في أكتوبر 2024

المصدر: General Authority of Statistics

الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 19,269 مليون دولار أمريكي في عام 2023، في حين بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة 12,304 مليون دولار أمريكي، مع الأخذ في الاعتبار أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية في عام 2023 بلغ 215,256 مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها 6% بالمقارنة بعام 2022 عندما بلغ نحو 202,952 مليون دولار أمريكي.

الفترة	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أمريكي)	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أمريكي)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أمريكي)
2018	146,505	12,126	18,726
2019	148,989	3,075	8,476
2020	152,003	1,620	7,954
2021	175,497	23,083	27,219
2022	202,952	28,020	32,663
2023	215,256	12,304	19,269

استحوذ قطاع الصناعات التحويلية على أعلى حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022، حيث بلغ 63,606 مليون دولار أمريكي، وشكل 31% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل والتخزين نحو 29,996 مليون دولار أمريكي، وشكل 15% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم ضخ 13% من قيمة التدفقات في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات الآلية والدراجات النارية، والتي بلغت 25,935 مليون دولار أمريكي.

الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

القطاع	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2022 (مليون دولار أمريكي)	حصة القطاعات (%)
الصناعات التحويلية	63,606	31%
النقل والتخزين	29,996	15%
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	25,935	13%
الأنشطة المالية والتأمين	23,044	11%
الأنشطة العقارية	16,171	8%
التشييد	12,025	6%
المعلومات والاتصالات	6,810	3%
التعدين واستغلال المحاجر	6,365	3%
أخرى	19,000	9%
المجموع	202,952	

تم تحويل الأرقام المذكورة أعلاه من العملة الوطنية إلى الدولار الأمريكي في أكتوبر 2024

المصدر: FGCC

مميزات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية

جودة الرعاية الصحية

تحتل المملكة المرتبة 26 من حيث جودة الرعاية الصحية، وتتمتع بمرافق و خدمات بمستوى عالمي.

اقتصاد كبير

الاقتصاد السعودي هو الاقتصاد الثامن عشر على مستوى العالم والأول في العالم العربي والشرق الأوسط، ويدعمه نظام حكومي مستقر.

سهولة الوصول

يمكن لزوار المملكة من 51 دولة الحصول على تأشيرات إلكترونية في أقل من ساعتين أو عند وصولهم، مما يسهل زيارتهم للمملكة و مزوالة أعمالهم .

موقع استراتيجي

تقع المملكة العربية السعودية وسط ثلاث قارات، مما يمنح ما يصل إلى 10% من ميزة تكلفة التوزيع لأسواق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و شبه الجزيرة العربية.

جودة الحياة

يحفز تحول جودة الحياة في المملكة الطلب على السوق و الزيادة في إمكانية الاستثمار.

الريادة في الإصلاحات

تحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول عالمياً في الإصلاح والتطوير وفقاً لمجموعة البنك الدولي.

الفائدة المالية

تقدم المملكة فائدةً مالية تتمثل في عدم فرض ضريبة على دخل الأفراد.

المصدر: Industrial Center - KSA

الإمارات العربية المتحدة

اقتصاد الإمارات العربية المتحدة

كان اقتصاد الإمارات في السابق يعتمد بشكل كبير على الزراعة والصيد وتجارة التمور واللؤلؤ، ولكن بعد اكتشاف النفط في خمسينيات القرن الماضي، حدث تغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية في الإمارات، ساعدها في ذلك موقعها الاستراتيجي والإنفاق الحكومي وسياسات الدولة في التنويع الاقتصادي.

تتمتع الإمارات العربية المتحدة بموقع استراتيجي مهم بين مراكز التجارة الكبرى في آسيا وأوروبا وأفريقيا، حيث يمكن لـ 33% من سكان العالم الوصول إلى الإمارات خلال 4 ساعات بالطائرة، و66% منهم يمكنها الوصول إليها خلال 8 ساعات.

توجد في الإمارات العديد من المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية المتخصصة، والتي تقدم العديد من الحوافز والمزايا الاقتصادية مثل الإعفاء الضريبي للشركات، ورسوم الاستيراد والتصدير، والتملك الكامل للأجانب دون الحاجة إلى كفيل من المواطنين، واسترداد الأرباح بنسبة 100%، ويوجد في الإمارات حوالي 45 منطقة حرة.

وبالإضافة إلى ما سبق، خصصت الإمارات ميزانية لعام 2023 بإجمالي نفقات عامة تبلغ 63,066 مليار درهم، وتم تخصيص مبلغ (2.4) مليار درهم من الميزانية لقطاع البنية التحتية والاقتصاد وهو ما يشكل 3.8% من إجمالي الميزانية العامة.

المصدر: Ministry of Economy – Ministry of Finance

الإحصاءات الاقتصادية العامة

الحكومة	(المساهمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
إجمالي الإنفاق الحكومي العام	26%
إجمالي الدين الحكومي العام	31%
إجمالي المدخرات الوطنية	35%
الإيرادات الحكومية العامة	32%

مؤشرات اقتصادية أخرى	
التضخم (ديسمبر 2023)	0.56%*
إجمالي الاستثمار	26%

المصدر: *IMF – World Economic Outlook Database, April 2024 – Dubai Statistics Center

الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة

من المُتوقع أن ينمو اقتصاد الإمارات بنسبة 4.17% في عام 2025، بحسب توقعات صندوق النقد الدولي.

	2021	2022	ت 2023	ت 2024	ت 2025
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	415.18	507.06	504.17	527.80	550.24
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	4.36	7.85	3.40	3.52	4.17
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية، بالدولار الأمريكي)	43,439	ت 52,625	51,909	53,916	55,781
الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية (نسبة التغير %)	0.49	0.51	0.51	0.51	0.52

ملاحظة
ت = البيانات المُتوقعة
ف = البيانات الفعلية

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, April 2024

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع

يُعد قطاع الصناعات الاستخراجية (بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي) هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 بمبلغ 117,326 مليون دولار أمريكي، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية بمبلغ 57,528 مليون دولار أمريكي، ثم قطاع الصناعات التحويلية بمبلغ 51,300 مليون دولار أمريكي.

المصدر: FGCC

الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإمارات في عام 2023 نحو 30.688 مليار دولار أميركي، مقارنةً بـ 22.737 مليار دولار أمريكي في العام السابق 2022، وبمعدل نمو يقدر بنحو 35%، وقد حلت في المرتبة الثانية على مستوى العالم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في عام 2023، كما ارتفع الرصيد التراكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى نحو 201.6 مليار دولار أميركي، وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات ووقعت حوالي 107 اتفاقية مع شركائها التجاريين بهدف حماية وتشجيع الاستثمارات.

قيمة الاستثمار الداخل

(مليار دولار أمريكي)

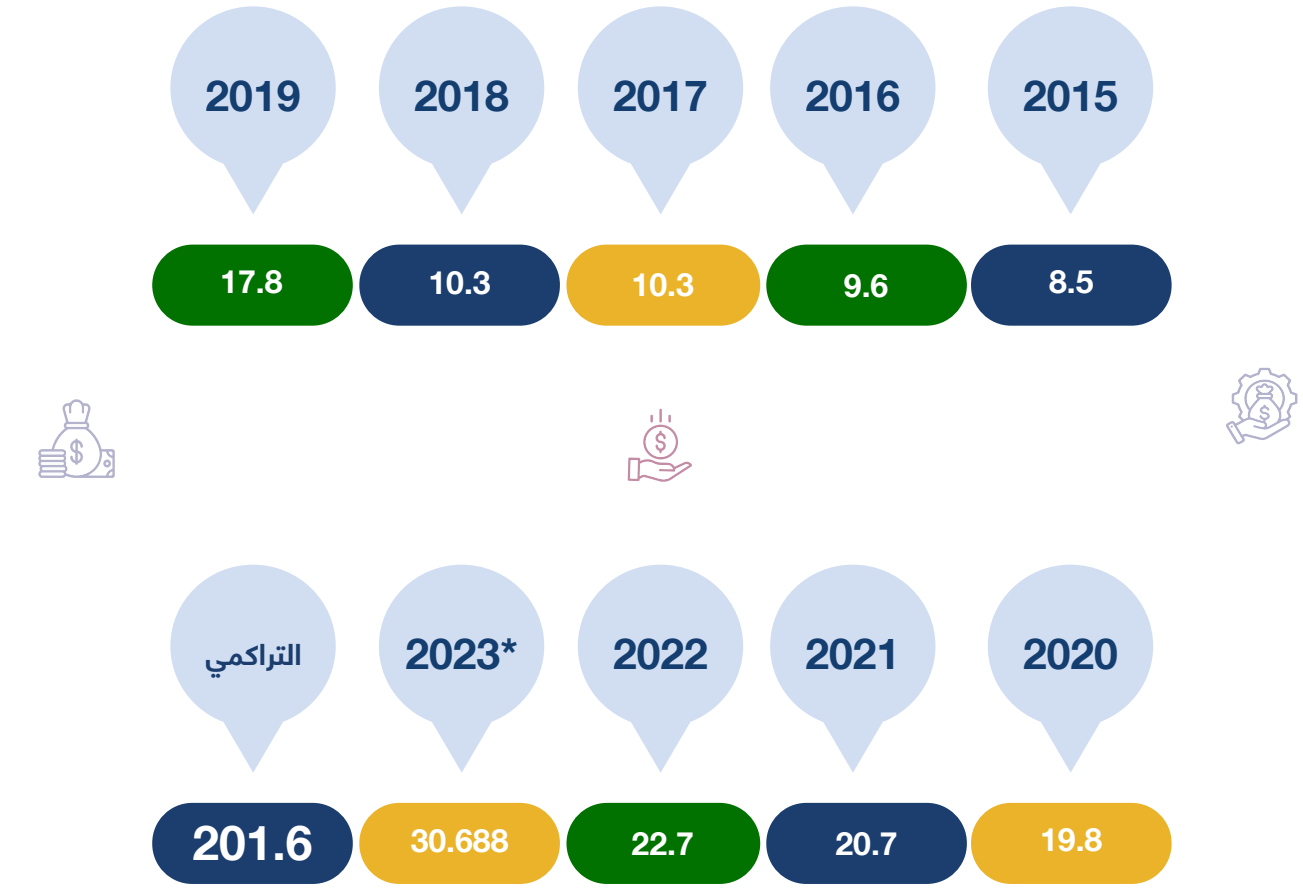

المصدر: FGCC

مميزات الاستثمار الأجنبي في الإمارات العربية المتحدة

البنية التحتية

بنية تحتية حديثة في قطاعات النقل والخدمات اللوجستية

موقع استراتيجي

حيث يلتقي الشرق بالغرب

الاتصال

ريادة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجتمع رقمي تنافسي

المواهب

وجهة تنافسية لأفضل المواهب في العالم

توقعات الاستثمار

فرص نمو متنوعة بدعم حكومي

الابتكار

مركز للتحول الرقمي

سهولة الأعمال

بيئة تنظيمية واضحة وشفافة

جودة الحياة

الالتزام بسعادة السكان

المصدر: Abu Dhabi Investment Office

الكويت

اقتصاد الكويت

تتبع دولة الكويت سياسة تجارية حرة في ظل نظام اقتصادي حر، وتُعد السوق الكويتية واحة للتجارة الحرة، وبموجب قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا تتعدى الرسوم الجمركية 5% على معظم السلع المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، ويُفرض على التبغ والسجائر رسوم جمركية بنسبة 100٪ في حين أن أكثر من 400 نوع من السلع معفاة تماماً من الرسوم الجمركية. لا توجد أي قيود كمية أو نوعية على الواردات، ولكن يجب أن تتوافق السلع المستوردة مع المعايير الكويتية.

تبنت الكويت نظام التجارة الحرة منذ أكثر من 350 عاماً، حيث تعتبر الكويت التجارة وسيلة للترابط التاريخي والثقافي العميق وليست مجرد نشاط اقتصادي. كانت التجارة في الماضي مصدر الرزق الأساسي للكويتيين ورابطاً حيوياً بالحضارات العالمية القديمة، حيث كانت السفن الكويتية تبحر عبر البحار لتصل إلى أماكن مثل زنجبار في الجنوب وشواطئ الهند في الشرق، بينما كانت قوافل الصحراء تنقل البضائع إلى المناطق الشمالية، وبمرور الوقت، وسعت الكويت علاقاتها التجارية، من خلال تأسيس علاقات تجارية قوية مع دول الغرب، وتعزيز ارتباطاتها التجارية العالمية.

المصدر: Kuwait Chamber of Commerce and Industry

الإحصاءات الاقتصادية العامة

الحكومة	(المساهمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
إجمالي الإنفاق الحكومي العام	51%
إجمالي الدين الحكومي العام	3.18%
إجمالي المدخرات الوطنية	53%
الإيرادات الحكومية العامة	80%

مؤشرات اقتصادية أخرى	
التضخم (ديسمبر 2023)	3.4%*
إجمالي الاستثمار	20%

المصدر: *IMF – World Economic Outlook Database, April 2024 – NBK

الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت

من المُتوقع أن ينمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 3.8% في عام 2025، بحسب توقعات صندوق النقد الدولي.

	2021	2022	ت 2023	ت 2024	ت 2025
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	141.77	182.85	161.78	160.40	163.38
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	1.70	6.14	-2.23	-1.44	3.80
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية، بالدولار الأمريكي)	29,757	37,625	32,638	31,724	31,680
الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية (نسبة التغير %)	0.153	0.157	0.149	0.142	0.143

ملاحظة

ت = البيانات المُتوقعة

ف = البيانات الفعلية

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, April 2024

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع

يُعد قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 بمبلغ 16,779 مليون دولار أمريكي، يليه قطاع الخدمات الأخرى بمبلغ 11,626 مليون دولار أمريكي، ثم قطاع الوساطة المالية والتأمين بمبلغ 11,568 مليون دولار أمريكي

تم تحويل الأرقام المذكورة أعلاه من العملة الوطنية إلى الدولار الأمريكي في أكتوبر 2024

المصدر: Central Bank of Kuwait

مميزات الاستثمار الأجنبي في الكويت

مشاركة القطاع الخاص

تعد زيادة مشاركة القطاع الخاص أولوية رئيسية للحكومة في إطار برنامج التنويع الخاص بها.

الموارد الحكومية الكبيرة

الكويت عضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي ومنظمة البلدان المصدرة للبترول. وتمتلك سادس أكبر احتياطي نفطي على مستوى العالم ، والذي يقدر بحوالي 101.5 مليار برميل.

تشجيع بيئة الاقتصاد الكلي

يصنف تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الكويت في المرتبة الثالثة بين 140 دولة من حيث البيئة الاقتصادية الكلية، والمركز الأول في رصيد الميزانية الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

التطوير البارز للبنية التحتية

تروج الكويت لمستويات غير مسبوقة من أنشطة تطوير البنية التحتية التي تهدف إلى تحقيق رؤيتها طويلة المدى لتنويع الاقتصاد وتحويل الكويت إلى أحد مراكز التجارة والخدمات اللوجستية الرائدة في الشرق الأوسط.

التكلفة التنافسية

تتميز الكويت بالقدرة التنافسية العالية في مجالات الطاقة والمياه والأرض والعمالة. تدعم الحكومة تسعيرات الطاقة بنسبة تصل إلى 86% بتسعيرة منخفضة تعادل 1 سنت أمريكي / كيلو واط ساعي للسكن والمزارع، و0.5 سنت أمريكي / كيلو واط ساعي للصناعيين.

تمكين الملكية الأجنبية في الأعمال بنسبة 100%

تبذل الحكومة الكويتية جهودا متضافرة لتسهيل الاستثمار المحلي والأجنبي في الكويت.

المصدر: Kuwait Direct Investment Promotion Authority

عمان

اقتصاد عمان

تتميز سلطنة عُمان بموقعها الاستراتيجي حيث تطل على مضيق هرمز، وهو ممر رئيسي إلى الخليج، كما أنه ممر حيوي لثلثي صادرات النفط العالمية، وبفضل موقعها على طول طرق التجارة الرئيسية بين الشرق والغرب، تستفيد عُمان من سهولة الوصول إلى الأسواق في الشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا وأفريقيا وأوروبا.

في الوقت الذي ساعدت فيه عائدات النفط البلاد على النمو الاقتصادي السريع، بادرت الحكومة إلى تبني استراتيجية تنموية تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتعزيز الإنتاج الصناعي، وتشجيع الخصخصة للحد من الاعتماد على مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

كما إن رؤية عُمان 2040 هي بمثابة خريطة طريق للبلاد للتغلب على التحديات ومواكبة التحولات الإقليمية والعالمية، والاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، وتحسين الرفاهة الاجتماعية، وتعزيز النمو.

تواصل عُمان، من خلال الاستثمارات الكبيرة في البنية الأساسية والجهود التي تبذلها لتسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية، جذب الشركات من مختلف القطاعات، بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المصدر: Foreign Ministry of Oman

الإحصاءات الاقتصادية العامة

الحكومة	(المساهمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
إجمالي الإنفاق الحكومي العام	26%
إجمالي الدين الحكومي العام	36%
إجمالي المدخرات الوطنية	26%
الإيرادات الحكومية العامة	32%

مؤشرات اقتصادية أخرى	
التضخم (ديسمبر 2023)	0.62%*
إجمالي الاستثمار	24%

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, April 2024 – National Center for Statistics and Information*

الناتج المحلي الإجمالي لعُمان

من المُتوقع أن ينمو الاقتصاد العماني بنسبة 3.09% في عام 2025، بحسب توقعات صندوق النقد الدولي.

	2021	2022	ت 2023	ت 2024	ت 2025
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	88.20	114.67	109.13	108.93	111.05
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	3.10	4.31	1.31	1.20	3.09
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية، بالدولار الأمريكي)	19,652	23,447	21,623	20,913	20,660
الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية (نسبة التغير %)	0.115	0.116	0.114	0.112	0.112

ملاحظة
ت = البيانات المُتوقعة
ف = البيانات الفعلية

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, April 2024

مساهمة الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع

يعتبر قطاع الأنشطة غير النفطية هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 بمبلغ 73،122 مليون دولار أمريكي، يليه قطاع الأنشطة الخدمية بمبلغ 50,454 مليون دولار أمريكي.

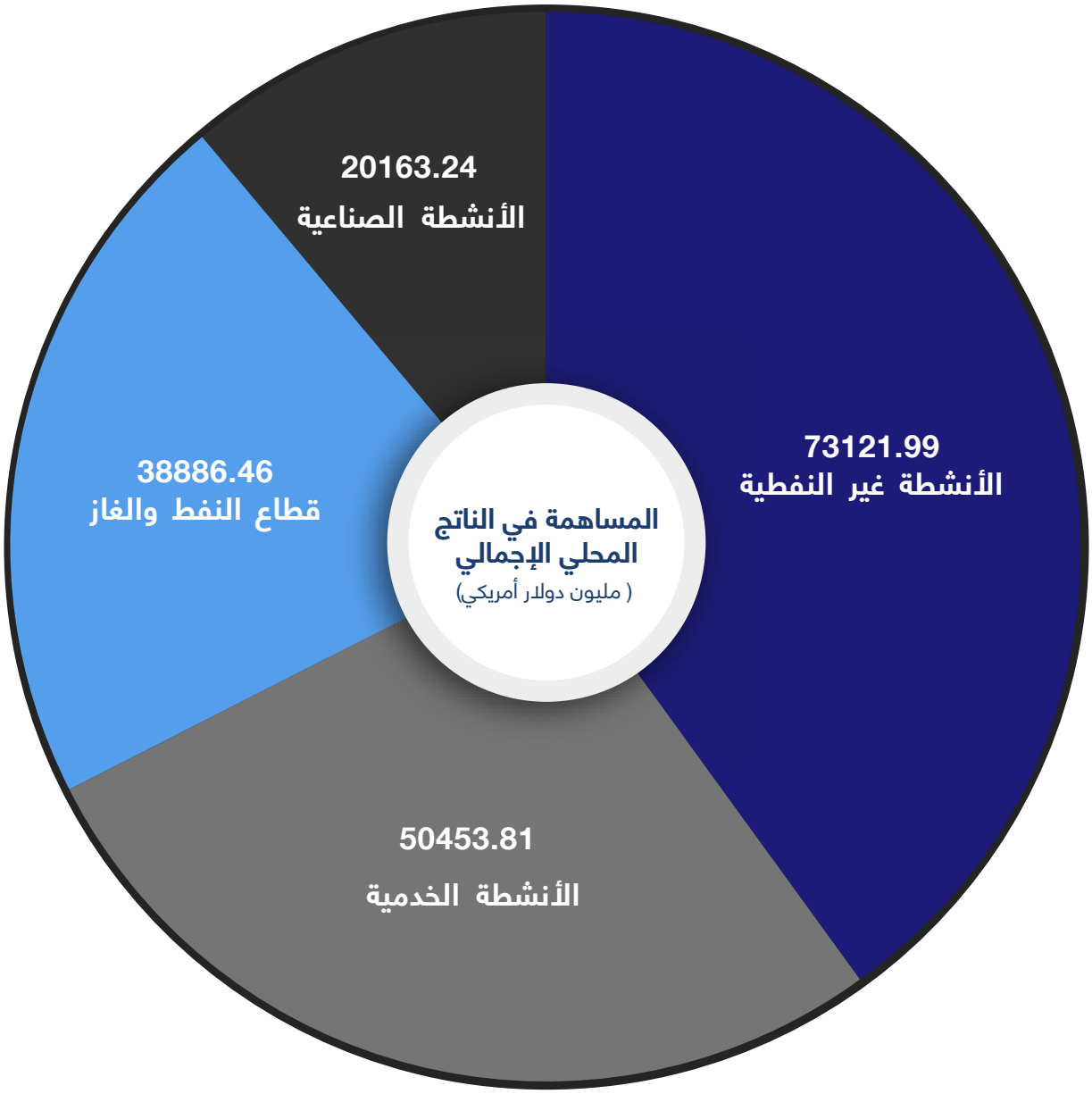

تم تحويل الأرقام المذكورة أعلاه من العملة الوطنية إلى الدولار الأمريكي في أكتوبر 2024

المصدر: Oman Chamber of Commerce and Industry

الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان

استحوذ قطاع استخراج النفط والغاز على أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2023، حيث بلغ 50,711 مليون دولار، وشكل 78% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية حوالي 4627 مليون دولار أمريكي، وشكل 7% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر.، وبالإضافة إلى ذلك، تم ضخ 3% في قطاع الوساطة المالية، بما يعادل 3500 مليون دولار أمريكي.

أسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في عام 2023

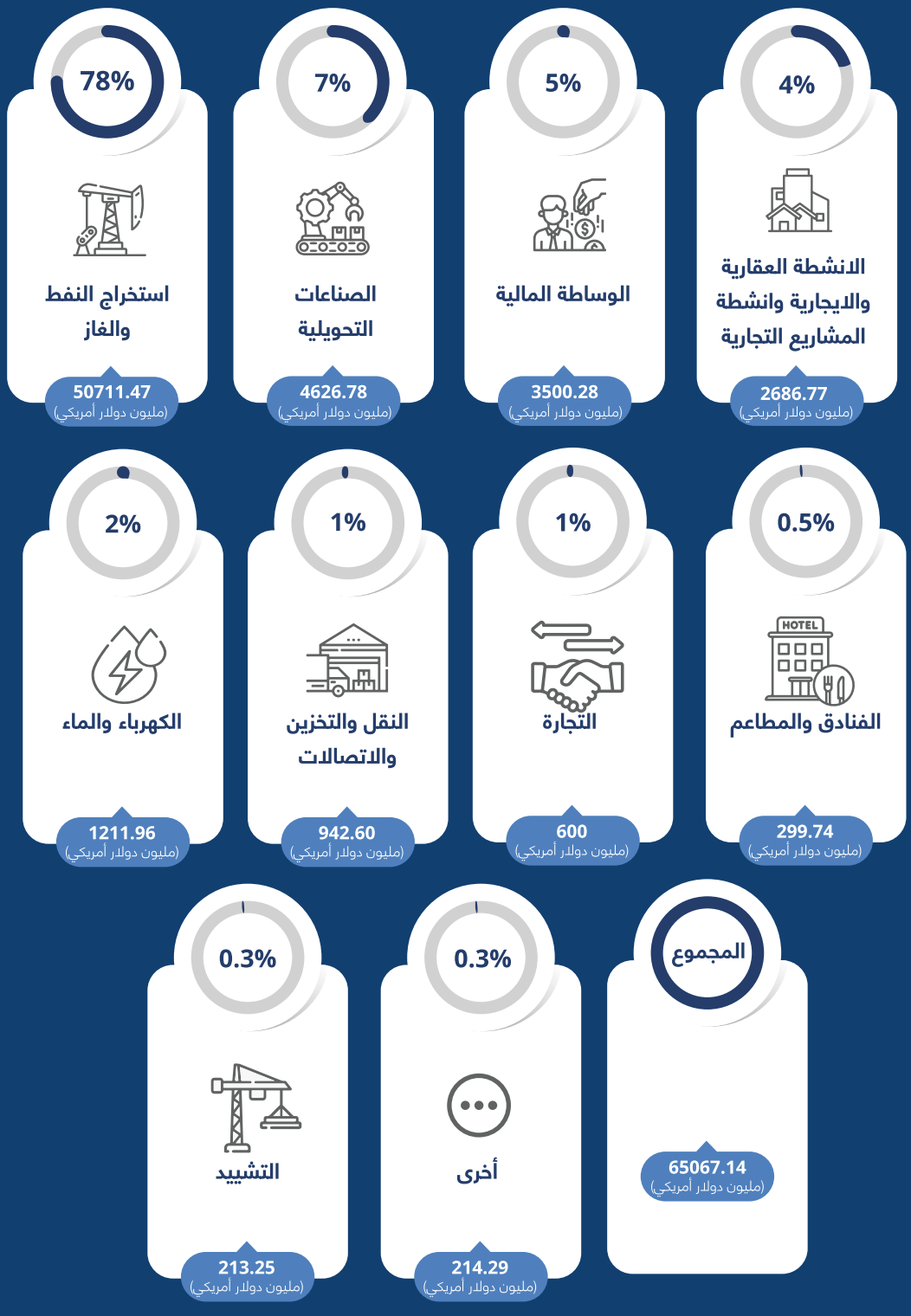

تم تحويل الأرقام أعلاه من العملة الوطنية إلى الدولار الأمريكي في أكتوبر 2024

المصدر: Oman Chamber of Commerce and Industry

مميزات الاستثمار الأجنبي في عُمان

رسوم ممارسة الأنشطة التجارية

صنف البنك الدولي سلطنة عُمان بين الدول العربية الأكثر فعالية من حيث التكلفة لمزاولة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط فيما يخص العمالة والمرافق والتسهيلات والنقل والتكاليف المالية والضرائب.

اقتصاد قوي متطور

تتمتع عُمان باقتصاد متنوع مع آفاق نمو محلية وعالمية، وتركز الحكومة على تطوير اقتصاد البلاد لدعم جهود تنويع الاقتصاد.

رأس المال البشري

تتميز سلطنة عمُان بوفرة الكوادر البشرية المؤهلة ، حيث تعمل مؤسسات التعليم العالي عن قرب مع القطاع الصناعي لتوفير كوادر مبتكرة ومتميزة في تخصصات وقطاعات مختلفة.

موقع استراتيجي

تقع عُمان بين طرق التجارة وفي قلب سوق دول مجلس التعاون الخليجي، حيث توفر الوصول إلى 59 مليون مستهلك، وبالإضافة إلى ذلك، فهي مجاورة للأسواق المتنامية في آسيا وأفريقيا. بحلول عام 2025، سوف تشكل الأسواق الناشئة 30 تريليون دولار أمريكي من إنفاق المستهلكين، وهو ما يقرب من نصف الإجمالي العالمي، ويسهل الوصول إلى هذه الأسواق من عُمان، وذلك بفضل موقعها المتميز وبنيتها التحتية ذات المستوى العالمي.

مميزات الاستثمار الأجنبي في عُمان

أفضل المواهب

تتمتع عُمان بقوة عاملة مؤهلة وذات كفاءة ومنتجة ولديها المهارات المطلوبة التي تحتاجها الشركات الطموحة. حيث إن القوة الدافعة في الأسواق المحلية والدولية تتمثل في الصندوق الوطني للتدريب. تستفيد الشركات في عُمان أيضاً من اسهامات المواهب من جميع أنحاء العالم.

إطار للنجاح

توفير إطار يدعم نجاح المشاريع الاستثمارية في سلطنة عُمان من خلال المناطق الصناعية والمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة والواحات التكنولوجية – هنا المستقبل – وجهه جاهزة ومحفزة لرواد الاعمال والابتكار.

الخطط الاقتصادية والمالية

تهدف رؤية عُمان 2040 إلى تحقيق الاستدامة المالية دون التأثير على قدرة الحكومة على تنفيذ أهداف الرؤية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب المواءمة بين السياسات المالية ومتطلبات النمو الاقتصادي عن طريق مجموعة من الخطط الاقتصادية والمالية.

الموارد الطبيعية

تتميز سلطنة عُمان بموارد طبيعية متنوعة مثل النفط والغاز والمعادن والاسماك وغيرها الكثير التي تخلق وفرة من المواد الخام للمستثمرين وفي حال الطلب على مزيد من المواد الخام فإن موقع سلطنة عُمان الاستراتيجي وشبكتها اللوجستية القوية توفر للمستثمر عملية استيراد سهلة وموثوقة وبدون تعرفة جمركية على المواد الخام والمعدات والآلات الداخلة في التصنيع.

المصدر: Invest in Oman

قطر

اقتصاد قطر

يُعد الاقتصاد القطري في الوقت الحالي من أقوى الاقتصادات في المنطقة، ومن بين أكثر الاقتصادات الواعدة على مستوى العالم، لقد نجحت دولة قطر خلال السنوات الماضية في ترسيخ مكانتها المتقدمة على الخارطة الاقتصادية العالمية.

لقد أولت قطر قطاع الطاقة الاهتمام اللازم كمصدر مهم لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، حيث تم العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي من خلال توسعة حقل غاز الشمال، والذي سوف يزيد إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 46% ليصل إلى 126 مليون طن سنوياً بحلول عام 2027.

لقد ساهم توجه قطر نحو تبني سياسات اقتصادية منفتحة واقتصاد متنوع في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية، وذلك من خلال إطلاق مشاريع مهمة تجسد قيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتوفر فرصاً استثمارية واعدة في قطاعات الخدمات اللوجستية والأمن الغذائي والتعليم والصحة والسياحة والرياضة.

المصدر: Government Communications Office

الإحصاءات الاقتصادية العامة

الحكومة	(المساهمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
إجمالي الإنفاق الحكومي العام	24%
إجمالي الدين الحكومي العام	39%
إجمالي المدخرات الوطنية	57%
الإيرادات الحكومية العامة	30%

مؤشرات اقتصادية أخرى	
التضخم (ديسمبر 2023)	1.59%*
إجمالي الاستثمار	-

المصدر: *IMF – World Economic Outlook Database, April 2024 – Planning and Statistics Authority

الناتج المحلي الإجمالي في قطر

من المُتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري بنسبة 1.99% في عام 2025، بحسب توقعات صندوق النقد الدولي.

	2021	2022	ت 2023	ت 2024	ت 2025
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	179.73	236.26	234.22	244.69	251.90
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	1.63	4.20	1.56	1.99	1.99
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية، بالدولار الأمريكي)	65,401	80,573	78,696	81,400	83,382
الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية (نسبة التغير %)	0.185	0.187	0.184	0.182	0.180

ملاحظة

ت = البيانات المُتوقعة

ف = البيانات الفعلية

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, April 2024

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع

كان قطاع التعدين والمحاجر هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2023 بمبلغ 17,078 مليون دولار أمريكي، يليه قطاع التشييد بمبلغ 5,101 مليون دولار أمريكي، ثم قطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بمبلغ 4,517 مليون دولار أمريكي

تم تحويل الأرقام المذكورة أعلاه من العملة الوطنية إلى الدولار الأمريكي في أكتوبر 2024

المصدر: National Planning Council of Qatar

الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر

الاستثمارات إلى الداخل / الخصوم المالية لغير المقيمين

بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر في الربع الأول من عام 2019 حوالي 0.11 مليار دولار أمريكي، وبلغ الاستثمار الأجنبي في المحافظ المالية 1.57 مليار دولار أمريكي، وبلغت الاستثمارات الأجنبية الأخرى 0.58 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2019.

نوع الاستثمار

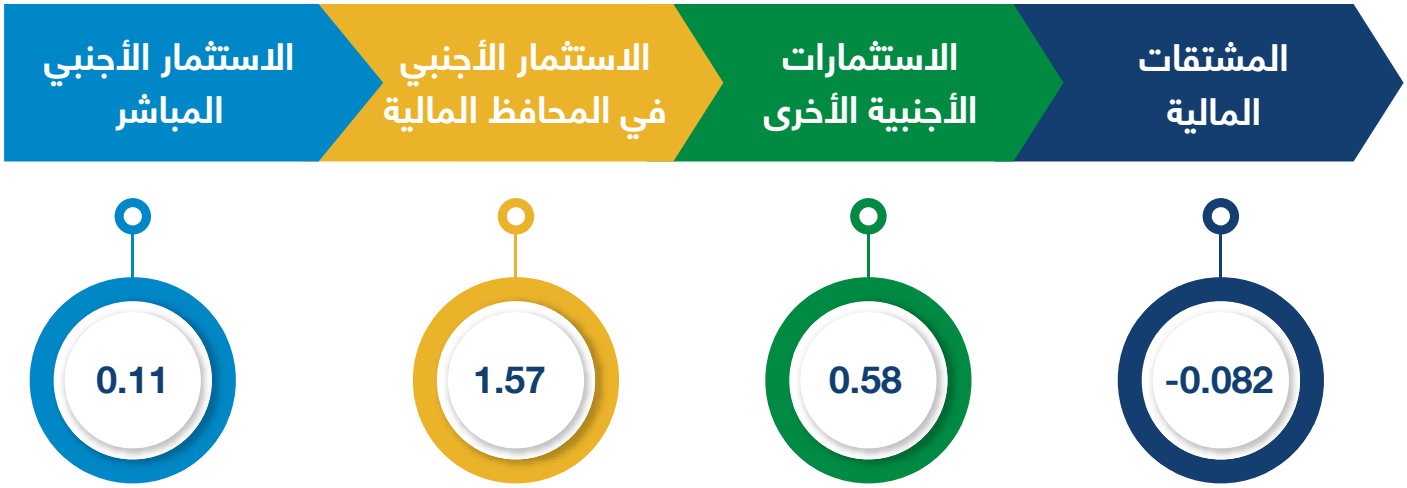

التدفقات خلال الربع* (مليار دولار أمريكي)
الربع الأول 2019

تم تحويل الأرقام الواردة أعلاه من العملة الوطنية إلى الدولار الأمريكي في أكتوبر 2024

المصدر: National Planning Council of Qatar

مميزات الاستثمار الأجنبي في قطر

اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي مع أكثر من 80 دولة

السماح بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات في جميع القطاعات

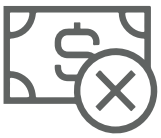

عدم فرض قيود على تحويل الأرباح إلى الوطن

ضريبة على الشركات بمعدل 10%

خدمات التسجيل في مركز خدمة موحد لتبسيط عملية التسجيل التجاري

إعفاء ضريبي على الدخل الشخصي

توفر خدمات قضائية دولية من قبل محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات

مناطق اقتصادية موسعة (مع فترات إعفاء ضريبي)

المصدر: Invest Qatar

5

المواطنون الخليجيون في البحرين

عدد القادمين إلى البحرين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي

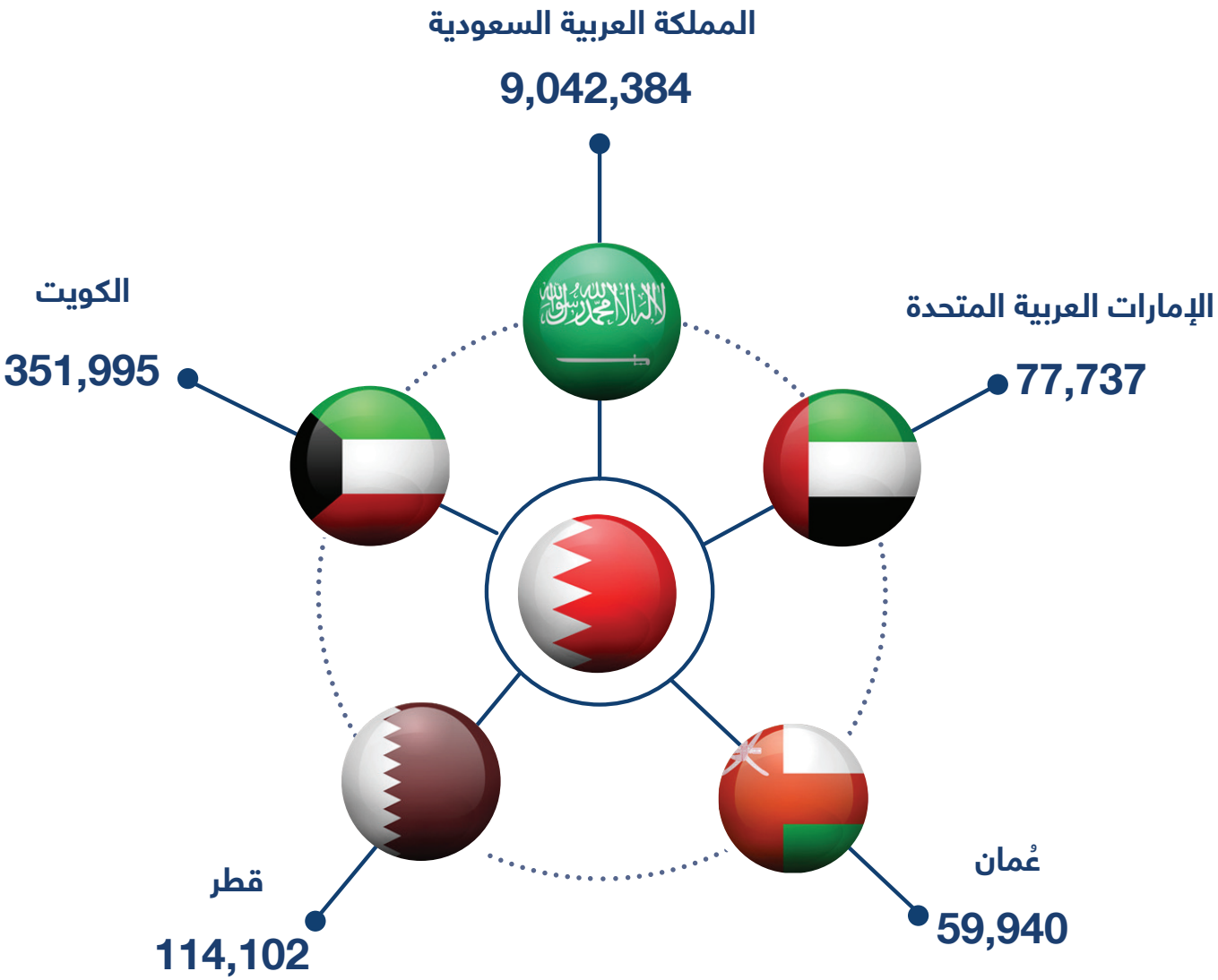

المصدر: Information and EGovernment Authority

التعليم

	عدد الطلاب في المدارس (2023)	عدد الطلاب في التعليم العالي الحكومي والخاص (2023)
	585	1561
	11	11
	40	828
	130	183
	60	14

المصدر: Information and EGovernment Authority

الاقتصاد والعقارات

العقارات المملوكة للمواطنين الخليجيين (2023)	719	812	656	33	187
المساهمون الخليجيون في الشركات المساهمة المُدرجة في البورصة (2023)	27,069	8,224	13,805	1,374	2,195
عدد التراخيص الممنوحة للمواطنين الخليجيين لممارسة الأنشطة التجارية (2023)	429	97	69	29	0
عدد التراخيص الممنوحة للمواطنين الخليجيين لممارسة الأنشطة التجارية (تراكمي) (2023)	20,677	2,075	2,279	1,236	979

المصدر: Information and EGovernment Authority

أعداد العاملين

	عدد المواطنين الخليجيين العاملين في القطاع العام (2023)	عدد المواطنين الخليجيين العاملين في القطاع الخاص (2023)
	170	384
	7	4
	4	28
	13	115
	3	4

المصدر: Information and EGovernment Authority

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

منذ تأسيسها في عام 1939، أدت غرفة تجارة وصناعة البحرين دورًا بارزًا في تشكيل الاقتصاد الوطني للبحرين وخلق قطاع خاص قوي. وقد واكبت التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وعززت جهودها لتحفيز نمو وتوسع القطاع الخاص وتمكين دوره في التنمية الاقتصادية للبلاد جنبًا إلى جنب مع القطاع العام.

لقد عززت الثقة التي منحتها الحكومة الموقرة للغرفة تأثيرها على القرارات الاقتصادية ونظمت مساعيها لخلق نظام بيئي جذاب يعزز ازدهار الأعمال بالإضافة إلى ذلك، ساهمت القاعدة المتنامية لأعضائها في إعادة ترسيخ مكانتها كممثل وحيد للقطاع الخاص ومدافع عن مصالحه.